



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● العدد «50» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تليفاكس «00963 11 3120598» ● بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

تباشير عصر جديد

عنونت قاسيون افتتاحيتها الماضية بـ«نهاية عصر البترودولار؟»، ولم تتأخر الوقائع عن تأكيد ما جاء فيها؛ فقد أعلنت روسيا يوم الأربعاء الماضي أنها ستبيع غازها حصراً بالروبل لـ«الدول غير الصديقة»، وليس بالدولار أو باليورو.

وكانت الهند قد أعلنت الأسبوع الماضي عن صفقة شراء نفط من روسيا بالعملة الهندية، وبمقياس اليونان الصيني للتسوية، وكذلك فقد بدأنا نسمع من دول كبرى بمقاييس إنتاج النفط، منها السعودية، أنها تبحث الانتقال نحو تسعير نفطها المباع للصين باليوان الصيني.

كما هو معروف فإن أية عملة في العالم، تأخذ «قيمتها» لا من ذاتها، بل مما تمثله من بضائع وثروات، وبوصفها معادلاً عاماً «بين البضائع»، وأداة للدفع «مقابل البضائع»، وأداة للاكتناز «أي لاكتناز الثروات=البضائع»... وبكلمة، فإن العملة ليست هي القيمة بحد ذاتها، بل هي رمز لها... ولذلك فإن التبادلات التجارية بين الدول ما قبل الحرب العالمية الثانية، كانت تتخذ من الذهب وقبلة الفضة مقياساً ومعياراً، «إذ لا يمكن أن يبيع أحد بضائع حقيقية مقابل مجرد أوراق وصكوك ما لم يضمن أنها تمثل بضائع حقيقية وثروة حقيقية»...

ابتداءً من توقيع اتفاقية بريتين وودز عام 1944، كإحدى نتائج الحرب العالمية الثانية، فإن معيار التبادلات العالمية بقي الذهب من حيث الأساس، ولكن أضيف إليه الدولار كعملة عالمية، ولكن بشرط أن يغطي الدولار نفسه بالذهب «أي إن أصحاب الدولار لا يحق لهم طباعته إلا بقر ما يخزنون من ذهب».

منذ تلك اللحظة بدأ أسيااد الدولار بالتلاعب على هذه القاعدة، بداية في السر، ومن ثم ابتداءً من السبعينيات في العلن. وكي يجبروا العالم على مواصلة استعمال الدولار قاموا بأمرين أساسيين: «نشروا أكثر من 800 قاعدة عسكرية حول العالم، وفرضوا تسعير النفط بالدولار ليظهر ما بات يعرف بالبترودولار».

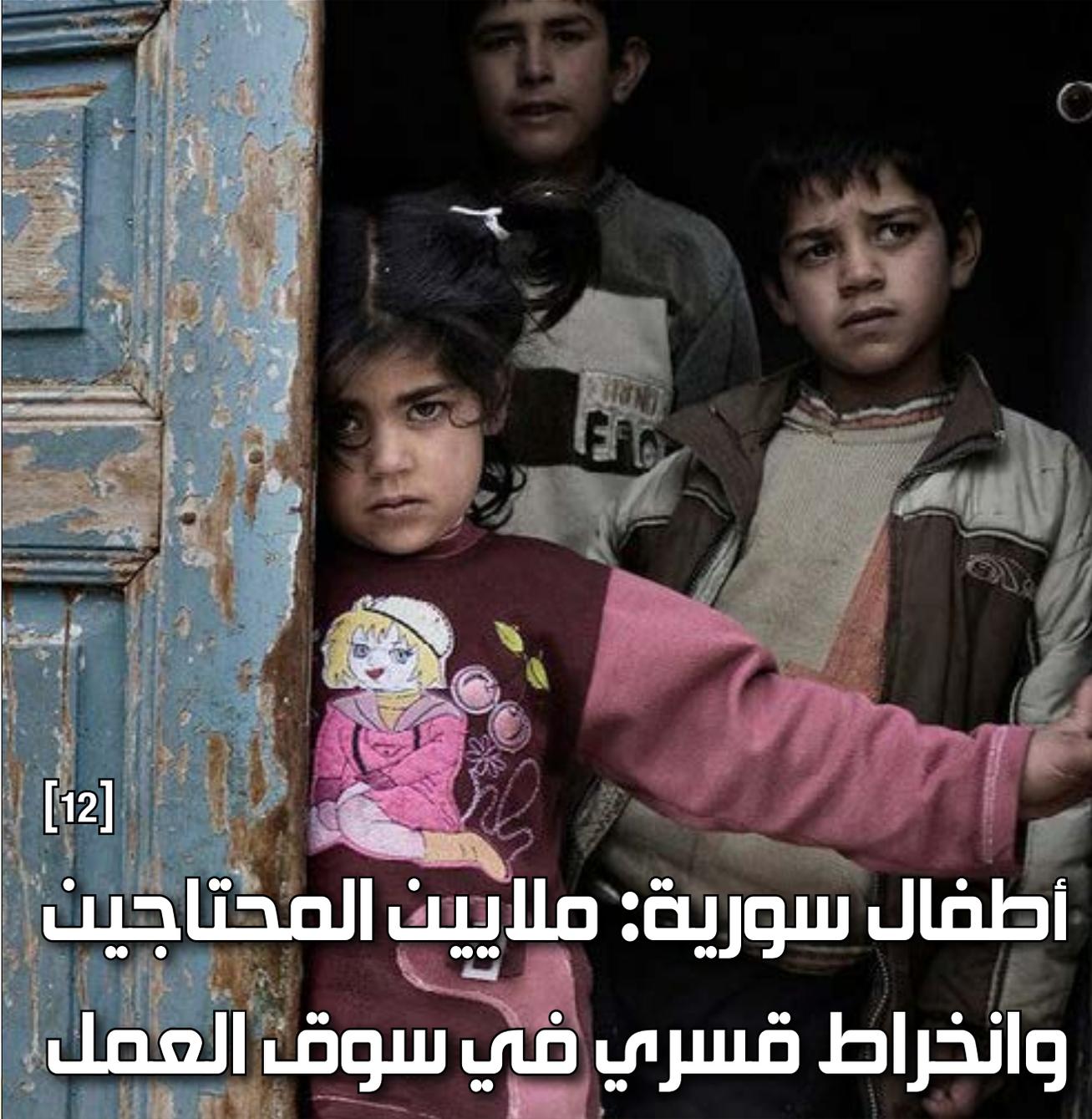
ومن المعروف أن النفط هو البضاعة التي تقود كامل سوق المواد الخام بالعالم، وتسعير النفط بالدولار كان يعني ضمناً تسعير كل المواد الخام بالدولار، والقسم الأكبر من التجارة العالمية بالدولار، وبات الدولار الأمريكي بهذه الطريقة معبراً عن ثروات كبرى ليست ملكاً لمصرديه ولا للاقتصاد الأمريكي، بل ثروات عالمية يجري السطو على نسبة معتبرة منها عبر تسعيرها بالدولار.

من حيث الجوهر، فإن البترودولار هو عملية «ترقيع» تاريخي لبريتين وودز نفسها، حيث أدى إلى إطالة عمرها. ما نعيشه اليوم من بداية نهاية البترودولار «عبر تسعير النفط والغاز بالروبل أو اليوان أو الروبية أو غيرها»، هو بالجوهر بداية لنهاية بريتين وودز نفسها... ما الذي يعنيه ذلك؟

سمحت بريتين وودز بإنشاء نظام أسعار عالمي قام على أساسه ما بات يسمى «الاستعمار الاقتصادي»، أو ما يسميه الاختصاصيون بـ«التبادل الامتكافي»، والذي على أساسه يتم نهب الدول والشعوب المنتجة للثروات وللثروات الأساسية في العالم نهباً وحشياً وإجرامياً، حيث تباع ثرواتها بأرخص من قيمتها، وتستورد المواد المصنعة خارجها بأعلى من قيمتها، فتخسر ذهاباً وإياباً، بينما يغتنى الغرب صعوداً وهبوطاً كالممنشأ.

الروبل مقابل الغاز ليس إلا البداية، وليس غاية في ذاته، وأن كانت أوروبا ستفرض الدفع مقابل الغاز بالروبل، فعليها الدفع إداً بالذهب، وهذا سيكون أفضل إذ سيحث عملية الانتقال الضرورية نحو عملة عالمية موازية-ثم بديلها، أساسها مجدداً هو الذهب «وعلياً ألا نستغرب إداً، أن أهم ما يجمع دول بريكس الخمس هو أنها أهم دول العالم في إنتاج وتخزين الذهب».

انتهاء عصر البترودولار، هو ضمناً بداية نهاية التبادل الامتكافي. ومع انتهاء إمكانات التوسع الأفقي للرأسمالية، ومع وصول معدل الربح الفعلي عالمياً إلى الصفر، فإنه بداية النهاية لأسلوب النهب الإمبريالي ككل... وهذا بذاته يعني انفتاح الأفق أمام عصر جديد للبشرية جمعاء، وضمناً أمام تغييرات جذرية ستكون سورية «لما يحمله موقعها وأهميتها من أهمية تشهد عليها كل التغييرات الكبرى عبر التاريخ»، أحد عناوينها الهامة، بالضرورة.



[12]

أطفال سورية: ملايين المحتاجين وانخراط قسري في سوق العمل

شؤون عربية ودولية



دعوات لاستبعاد روسيا من مجموعة العشرين

18

شؤون محلية



شريحة حيتان جديدة خارج التنظيم والقوينة

15

ملف «سورية 2022»



د. جميل: في جنيف النقاش يجري حول جنس الملائكة

06

شؤون عمالية



الحرب على العاملين بأجر

03

أهمية قانون العمل

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



عند جبهة الخبر اليقين؟

يشهد الوضع المعيشي على العمال وعموم الفقراء تازماً، مع اشتداد درجة الاستغلال المرافقة بالغالب لتغيرات سعر الصرف الماراثونية ودرجة الاحتكار للمواد من قبل عدد محدد من ذوي الحظوة، وانسحاب الدولة من مهامها ودورها حيث معها تتغير الأسعار يومياً أيضاً، ومع تغير الأسعار تتغير أحوال الناس وأوضاعهم لدرجة أنهم يعيدون النظر في مجمل أولوياتهم مما يحتاجونه من أساسيات تمكنهم من الاستمرار والبقاء.

الحكومة أمام هذا الواقع الذي أصبح على شفير الهاوية ويشير إلى كوارث اجتماعية وإنسانية، تدلي الحكومة بدلها الذي اعتاد عليه الناس، وهي تصريحات إعلامية مع بعض الإجراءات الشكلية التي لا تغير من واقع الحال الذي نعيشه شيئاً، وعلى سبيل المثال طرحت مؤخراً مع قدوم شهر رمضان لموظفي الدولة شراء مستلزماتهم الغذائية بوساطة قروض كحل من الحلول التي تفتق عنها الزمن الحكومي، وهذا مخرج للحكومة - كما تعتقد - من مأزقها تجاه المتطلبات والمطالبات المتكررة بضرورة تحسين الوضع المعيشي، وتطرح أيضاً نشرة يومية للأسعار، وتتوعد البائسين بأنها ستعاقب كل من يخالفها بإجراءات صارمة، في الوقت نفسه الحكومة تشيد بموقف التجار وتبرر لهم رفع الأسعار بسبب الأوضاع السائدة عالمياً، مع العلم أن الذي يحدد الأسعار في الأسواق ليس تلك النشرة السعيرية، بل من يتحكم بطرح البضائع في الأسواق، هو من يجلها من الخارج وفقاً لسعر الصرف المتغير والعمولات الكبيرة التي تؤمن أعلى نسبة ربح على حساب المستهلك الذي لا حول له ولا قوة في تعامله مع سياسة الأسعار سياسة الأمر الواقع.

إن التصريحات المتكررة المرافقة لجملة الإجراءات تلك من الحكومة وخبرائها لم تعد تقنع أحداً، وتعكس حجم العجز الحكومي في إيجاد حلول حقيقية لتقدمها للشعب السوري، والسبب المباشر للمأزق الكبير الذي تعيش فيه هو سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، والتي استنفذت إمكانياتها جراء عمليات النهب الكبيرة للثروة.

إن أوضاع العمال ومستوى حياتهم المعيشية كحال فقراء شعبنا التي يزداد فيها وضعهم المعيشي سوءاً لا تحتاج إلى حلول ترفيحية لتغييرها، أي زيادات هزيلة للأجور، بما يتناسب مع الأسعار الفاحشة التي سببتها الحكومة بسياساتها من خلال تخليها عن مهامها الدستورية في تسليم مفاتيح الاقتصاد، وخاصة القضايا الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي، وعند جبهة الخبر اليقين.



يحتل قانون العمل أهمية كبيرة تفوق غيره من القوانين الأخرى وتظهر هذه الأهمية في ناحيتين، أهميته بالنسبة للأفراد وأثره على الحياة الاقتصادية.

■ ادیب خالد

أهميته بالنسبة للأفراد

إن قانون العمل يمس المصالح الحيوية لمجموعة كبيرة من السكان هم العمال الذين يشكلون الأكتية الساحقة من السكان العاملين الذين يقومون بعمل تابع لحساب وتحت سلطة وإشراف غيرهم واعتمادهم في معيشتهم غالباً على هذا العمل وما يتقاضون من أجر مقابل ذلك تبرز الأهمية الاجتماعية لهذا القانون الذي يطبق عليهم وهم يمثلون الجانب الأكبر من المجتمع فهذا القانون ينظم كيفية حصول هذه الشريحة الكبيرة على ما تستحقه من أجر مقابل العمل كما يحدد ساعات العمل وأوقات الراحة والإجازة والسببية والمراضية كما يحقق هذا القانون تحسيناً لظروف العمل ويتضمن قواعد لحماية فئات معينة كالأحداث والنساء، ويمكن القول إنه بمقتضى قانون العمل «يحدد الوضع الإنساني واللاإنساني لحياة العمال».

قانون العمل والسلم الاجتماعي

إن تعلق قانون العمل بمجموعة كبيرة من أفراد المجتمع وأثره في حياتهم الشخصية والعائلية يظهر

أهميته البالغة للسلم الاجتماعي إذ يعتبر من أهم عوامل إقرار هذا السلم لأنه بتدخله المتزايد في حياتهم وما يوفره لهم من حماية يساعد على إرساء الاستقرار ويقضي على أسباب النزاع والسخط والتذمر لهذه الأسباب تبرز أهمية قانون العمل للسلم الاجتماعي حيث إن سيادة هذا السلم يؤدي إلى تحسين شروط الإنتاج وزيادته.

إن قانون العمل لا يتوصل إلى تحقيق هذا السلم بمجرد إيجاد نوع من التنظيم لعلاقات العمل بل يعبر بوضوح عن العدالة الاجتماعية وذلك بوضعه أساساً للتوازن الضروري بين مصالح العمال وأصحاب العمل.

قانون العمل والحياة الاقتصادية

إن التشريع الاجتماعي يعتبر مكملاً للتشريع الاقتصادي فما بين السياسة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية ارتباط لا يمكن معه فصل إحداهما عن الأخرى وإن هذا الارتباط يتفق مع طبيعة الأشياء ومع الترابط الوثيق بين الاقتصاد والاجتماع الذي يجعل كل محاولة لكف الرباط بينهما زائلة الأثر. إن الأهداف الاجتماعية تؤدي

إلى تعدد مجالات النشاطات الاقتصادية من حيث توجيه رأس المال نحو استثمارات في قطاعات أخرى جديدة وهذا يدفع إلى توجه التشغيل نحو القطاعات الاقتصادية الجديدة، ولا شك فإن لكل ذلك آثاره الإيجابية على الإنتاج والدخل القومي. كما تظهر أهمية قانون العمل في مدى التأثير على الإنتاج فنرى مثلاً أن قانون العمل يحدد كمية العمل عندما يضع حد أقصى لساعات العمل اليومي أو يضع شروطاً معينة لتشغيل العمال فيستبعد بعض الفئات من القيام بأعمال معينة كالأحداث والنساء، ولا شك في أن آثار ذلك ينعكس على الإنتاج إذا بقيت عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة فأثر قانون العمل كبير على مردود النشاط الاقتصادي ولا يمكن القول بأن أثر هذا القانون هو الإضرار بالاقتصاد الوطني وذلك لأن تجديد مدة العمل ومنع بعض فئات العمال من القيام بأعمال معينة، وتحديد السن كل ذلك يؤدي إلى ضمان سلامة العمال وقوتهم وبالتالي قيامهم بأداء عمله بشكل أفضل مما يؤدي تبعاً لذلك إلى ارتفاع إنتاجه. إن قانون العمل يؤثر على الدخل القومي والقوة الشرائية، وذلك عندما يضع أو يحدد أجراً عادلاً للعامل إذ إن مجموع الأجور تؤلف أحد العناصر الرئيسية للدخل القومي، وهذا يؤثر على الاستهلاك فيزيد القدرة الشرائية للعمال. أنتجت السياسات الاقتصادية الليبرالية للحكومات السورية قوانين العمل «القانون رقم 50 لعام 2004 للعاملين في الدولة» «وقانون العمل رقم 17 لعام 2010» حيث تشير الفلسفة التشريعية لهذين القانونين التوجه الحكومي الواضح نحو دعم أصحاب العمل على حساب الطبقة العاملة وما سببه ذلك من اضطراب في أوضاعها وتراجع مستوى معيشتها لحساب أصحاب الربح، كما ألحقت ضرراً في الاقتصاد الوطني نتيجة تراجع القوة الشرائية للعامل بسبب سياسة الأجور المتباعدة في القوانين، وزيادة نسبة البطالة بسبب تشريع التسريح التعسفي من العمل، عدا عن توجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع التي تهم الطبقة المخملية وذات الريعية العالية كالسياحة والفنادق والعقارات والبنوك وإهمال للصناعة والزراعة التي تلبي الحاجات الرئيسية للمواطن.

الحرب على العاملين بأجر



مع ازدياد حدة الأزمة الوطنية وظروف الحرب الجارية في أوروبا وانعكاساتها، بدأ تجار الأزمات وقوى النهب والفساد كما هي عاداتهم يترامسون في استغلال هذه الحرب والأزمات المستعصية في البلاد، ضاربين بعرض الحائط ظروف البلاد وخاصة العاملين بأجر، وفي ظل ارتفاع نسب البطالة، ومعدلات الفقر، من خلال رفع الأسعار بجنون واحتكار السلع الأساسية، لم يعد المواطنون قادرين على مجاراة هذه الارتفاعات الكبيرة في الأسعار، متذرعين بالحرب الدائرة في أوكرانيا وتداعياتها، والعقوبات الأمريكية والأوروبية.

■ نيك عكام

نحن لا ننكر أننا لسنا بمعزل أو بعيدين عما يحدث في العالم ويمكن أن نتأثر به، لكن السؤال متى نتأثر؟ وما هو حجم الضرر والأثر الذي يجعل هذا الارتفاع الجنوني في الأسعار؟ هذا يدعو النقابات إلى اتخاذ مواقف جادة وواضحة، ونحن نسلم عن صفقات الفساد هنا وهناك وخاصة فيما يتعلق بلقمة وقوت المواطنين المغلوب على أمرهم، حيث هم دائماً الأكثر تضرراً من الغلاء والاحتكار وبالأخص منهم الشرائح المهمشة والفقيرة والعمال، إضافة إلى تدني الأجور والرواتب وانخفاض قيمتها الشرائحية، حيث لم تعد تكفي لتغطية الأساسيات الدنيا للأسرة، في ظل هذا الارتفاع الوحشي في الأسعار لمستويات المعيشة، وشح المحروقات وخاصة الغاز ومازوت التدفئة رغم توفره في الأسواق السوداء التي لا طاقة للعاملين بأجر الحصول عليها، مما أثقل كاهل العمال وزاد من معاناتهم، هذا الواقع المرير سوف يجلب الكوارث على الجميع، ويهدد الاستقرار والأمن الاجتماعي، ومزال الطريق السليم

إن هذه العزلة بين الطبقة العاملة والحركة النقابية هي إحدى ركائز استمرار سياسات الحكومة الاقتصادية المعادية لكافة الكادحين

المعيشية. أصبحت فئات عريضة من المجتمع والطبقة العاملة لم يعد لديها ما تخسره وهي اليوم أمام خيارين: إما الجوع أو العمل باتجاه حل القضية المعيشية ومنع الكارثة التي تعيشها الطبقة العاملة من فقر وشح لكافة مستلزمات الحياة الضرورية من خبز وغيرها، إنها معركة طبقية بامتياز من أجل مصالح وحقوق فعلية للطبقة العاملة الاقتصادية والاجتماعية تلبي حاجاتها الأساسية. وهي ستساهم في حل الأزمة الوطنية العميقة، وأن يقرر الشعب مصيره بنفسه وسيادة تامة على خياراته الاقتصادية.

عن وضعهم ومصالحهم وأهمهم، مازالت بعيدة عن الحركة النقابية، وإذا بقيت كذلك سوف يجعل هذه الحركة معزولة عن قواعدها التي من المفترض أن تمثلهم. إن هذه العزلة بين الطبقة العاملة والحركة النقابية هي إحدى ركائز استمرار سياسات الحكومة الاقتصادية المعادية لكافة الكادحين، بينما النقابات تعمل على تمرير ما تريده الحكومة نيابة عنها. وخاصة في القضية الكبرى وأم القضايا التي أوجدت النقابات في كل العالم، وهي الأجور وتحسين الوضع المعيشي للعاملين بأجر بما يتناسب مع متطلبات الحياة

والنهب الكبيرين والقوى الداعمة والراعية لها، إنها السبب الأساسي لما آلت إليه البلاد، والكفاح من أجل إنهاء الفساد والنهب الكبيرين يجب أن تقوده النقابات العمالية وجماهير العمال والنقابات المهنية الأخرى من معلمين وطلاب وفلاحين وحرفيين، وجميع الراغبين بالخلاص من هذا الواقع المرير. لقد انتهت مرحلة السكوت عن هذا الوضع السائد واعتباره قدر لا راد له، على العاملين بأجر وكافة الكادحين. ولم يعد للعاملين بأجر الوقت الكافي لانتظار نقاباتهم لتصحو من هذا السبات الطويل التي مرت به. إن العديد من الحالات التي يعبر العاملون بأجر

للعاملين إلى اليوم هو نقاباتهم، إذا استطاعت هذه النقابات ممارسة ذلك الضغط على الحكومة وعلى قوى الفساد الكبير، وذلك عن طريق الضغط بكافة الأشكال وعدم التهاون مع قوى الفساد التي نهبت المليارات ومازالت حتى اليوم من ثروة البلاد وأرزاق العمال والعباد بحجة الحصار والحرب الدائرة. لقد بات واضحاً اليوم لجميع العاملين بأجر أن هذه السياسات الاقتصادية التي سارت وفقها الحكومات المتعاقبة قبل انفجار الأزمة ومازالت تسير عليها هذه الحكومات بعد انفجارها، من أجل المحافظة على مصالح الفساد

الطبقة العاملة



الولايات المتحدة - إضراب 400 عامل في مصنع دافنبورت ينتهي بتحسين الأجور

انتهى إضراب لمدة 39 يوماً لعمال مصنع دافنبورت في ولاية أيوا يوم الثلاثاء الماضي في بيان لنقابة العمال للميكانيكي وعمال الفضاء، أفادت أن أكثر من 400 عامل سيعودون إلى العمل صباح الأربعاء وأضافت إن العمال سيحصلون على أجور محسنة، ولم تذكر مقدار هذه الأجور التي سيحصل عليها العمال، قالت النقابة: نحن فخورون بأعضائنا لوقوفهم بقوة وكفاحهم من أجل تحسين حياتهم. نريد أن نشكر العمال على التزامهم ودعمهم خلال هذه العملية، وأضافت إن العقد سيستمر لمدة خمس سنوات، وقالت إن العقد الجديد، مقارنة بالاتفاقية القديمة، يتضمن «المزيد من الإجازة، وزيادة في جداول الأجور، والمرونة، وإجازة إضافية».



أمريكا - عمال شيفرون في مصفاة كاليفورنيا أضربوا عن العمل

نفذ المئات من عمال شيفرون إضراباً عاماً عن العمل يوم الاثنين الماضي بعد أن فشلت المفاوضات الجماعية بين الشركة ونقابة عمال الصلب المتحدة في التوصل إلى عقد اتفاق. وقالت النقابة إن أكثر من 500 عامل في مصفاة تنتج البنزين والديزل ووقود الطائرات وزيوت التشحيم بدأوا إضرابهم صباح الاثنين. حيث صوت العمال بالرفض على عرض عقد من شركة شيفرون، حيث عرضت زيادة في الأجور بنسبة 2,5%، لكن النقابة طلبت 5% لمواكبة التضخم وتكلفة المعيشة، وأضافت النقابة إنها تفاوضت على اتفاقية وطنية لعمال النفط بشأن الأجور وظروف العمل، وقالت شركة تشغيل مصفاة عملت في الشركة لمدة 29 عاماً، إن شركة شيفرون فشلت في معالجة إجهاد العمال ونقص العاملين.



الكويت - عمال مدارس يضربون عن العمل

نفذ عمال المدارس والمناطق التعليمية في الكويت، اليوم الأربعاء 16 آذار، إضراباً عاماً عن العمل، وذلك احتجاجاً على عدم صرف مستحقاتهم المالية ورواتبهم من الجهات التي يعملون بها منذ أكثر من ستة أشهر. هذا وقد شمل الإضراب كافة المدارس والمناطق التعليمية في الكويت ما عدا منطقة الفروانية التعليمية. وكان هذا الإضراب قد أربك العمل في تلك الجهات خاصة في المدارس ومرافقها الدراسية المختلفة. هذا وكانت قد شهدت الكويت احتجاجات عمالية وإضرابات عن العمل بسبب عدم صرف رواتبهم من الشركات التي يعملون بها، حيث نفذ 300 عامل في إحدى الشركات في محافظة الفروانية إضراباً عن العمل في تشرين الأول الماضي، احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم لأكثر من ثلاثة أشهر.



تونس - عمال البلديات في إضراب ثلاثة أيام

ينفذ عمال البلديات في كافة أنحاء تونس، إضراباً عاماً عن العمل لمدة ثلاثة أيام حيث دعت النقابة العامة لعمال البلديات في بيان لها كافة العمال في البلديات والوكالة البلدية للخدمات البيئية والوكالة البلدية للتصرف إلى الإضراب أيام 23 و24 و25 من الشهر الجاري وينفذ المضربون تجمعات ووقفات احتجاجية بمقرات العمل لمطالبة الحكومة بالاستجابة إلى مطالبهم المتعلقة بالنظام الأساسي لعملهم ومنحهم طبيعة عمل وترفيعات دورية. وأجوراً تحفظ كرامة العامل ويحسن من أوضاعه المعيشية ويحميه من المخاطر، والحد من تجاوز السلطة ويعتبر هذا الإضراب العام الثاني في هذه السنة بعد الإضراب ليومين الذي نفذته العمال يومي 20 و21 شباط الماضي لعدم استجابة الحكومة للمطالب المقدمة لها.

أنقذوا العباد بضرب الفساد



تسارعت خلال الأسابيع القليلة الماضية نسبة التدهور المعيشي للمواطن بشكل عام وللطبقة العاملة بشكل خاص ومضاعف، واتسعت الهوة المتسعة أصلاً ما بين القيمة الحقيقية للأجور والدخول الإنتاجية من جهة والقيمة الحقيقية لضرورات المعيشة للعائلة السورية من جهة أخرى، وأن كانت سائر الطبقات - باستثناء الطبقة المتنفذة الناهبة والفاصلة - متضررة بشكل كبير فإن العاملين بأجر هم الأكثر تضرراً.

قاسيون

الرؤية أصلاً؟ أم أنها ترى وتتجاهل ما ترى؟ أم أنها عاجزة عن الرؤية كعجزها عن الحلول النسبية المتعلقة بالعامل الذاتي والقرار الحكومي؟

لا معنى للشعارات قبل أن

قد يجيب أحدهم على لسان الحكومة بأن هذا الواقع هو موضوعي وبأنه مرتبط بعشرات الأسباب الخارجية والداخلية فيحدثنا عن تداعيات الأزمة وتقطع أوصل البلاد وحرمان السوريين من ثروتهم في المناطق الشمالية الشرقية منها والغربية وعن قيصر وعقوباته والاستعصاء الدولي والنظام العالمي القديم والجديد وغيرها من العوامل الموضوعية التي لا يمكن لعائل وطني أن ينكرها أياً كان اصطفاه وتوجهه السياسي ولكن ذلك العرض للعوامل الموضوعية لا يعني أن من يعرضها لا يتقصد اجترأ أهم هذه العوامل ألا وهي ثروات المتنفذين الفاسدين الناهبين والمحتكرين والذين راكموا ثروتهم بجديدها وقديدها من حصة الطبقات الاجتماعية بالكامل ومن حصة العاملين بأجر بشكل أساسي، بل هم أحد أهم أسباب الأزمة وتفجرها واستمرارها واستعصاء حلها فلا مصلحة لغيرهم باستمرار الحال على ما هو عليه فلا مصلحة لصناعي أو حرفي أو فلاح أو عامل أو أي

فأصحاب العمل الصناعي والحرفي والمهني والخدمي يملكون القدرة على تخفيف نتائج التضخم المتزايد والمتسارع من خلال تعديل أسعار السلع أو الخدمات التي يقدمونها ويعتاشون من أرباحها، لكن ذلك لا ينطبق على سائر العاملين بأجر كون السلعة الوحيدة التي يملكونها ويبيعونها هي قوة عملهم التي ما زالت تراوح مكانها بشكلها الرقمي والمنخفضة بشكل كارثي كقيمة حقيقية أو قوة شرائية، وهذا ما يهدد وجودهم بحد ذاته لماذا؟ لأن ما كان يقال عن فقدان الأمن الغذائي والصحي والتعليمي والأمان الاجتماعي هو حاصل في الأصل مسبقاً وهم مصابون به منذ سنوات عديدة وقابعون تحت خط الفقر المدقع منذ ذلك الحين، حتى إن كثيراً منهم انضموا لقوائم المهتمشين اليائسين أو على تخومها وقوائم الانتظار وبذلك فإن كل تراجع جديد وضغط جديد على العاملين بأجر سيؤدي بالضرورة إلى تهديد وجودهم بحد ذاته، وهذا يجعلنا نتوقف عند الرؤى الحكومية للأمر ونسأل أنفسنا هل تعي الحكومة بجهابذتها وخبراتها ومحليليها الاقتصاديين الإعلاميين منهم أو اللابعين في الظل هل تعي ما تفعل؟ وهل هي مدركة لواقع الحال؟ وهل تمتلك وسائل

أمام منهوبيه المهددين بوجودهم، فلا مبرر لوجود حكومة لا تضع مصير قواها الوطنية المنتجة نصب أعينها ولا معنى لوجودها إن لم تتوفر لديها الإرادة لإنقاذ البلاد والعباد من الهلاك المحتوم إن استمرت الأحوال على ما هي، وإن كان الحل السياسي القادم قادم لا محالة شاء من شاء وأبى من أبى، حاملاً معه مفاتيح التغيير المنتظر، فهذا لا يعني ألا تقوم الحكومة بواجبها المناط بها عليها تحظى بمكان لها في مستقبل سورية وشعبها.

كادح آخر باستمرار الأزمة ولا بأسلوب إدارتها حتى، بل على العكس لأن مصلحة الطبقات تتركز بإنهاء الأزمة وإنجاز التغيير الشامل الجذري عبر بوابة 2254 كما أن مصلحتها تكمن في ضرب الفئة الباغية من فاسدين وناهبين وإن أي كلام حكومي من هنا أو هناك وأية مبررات ولف ودوران وأي تمترس خلف شعارات مبتذلة لا يساوي شيئاً إذا لم تسبقه إجراءات حقيقية وقوية تضرب مصالح النخبة الفاسدة وتصادر ثروتها وتؤمم مشاريعها وتحاكم أفرادها

تقرير منظمة العمل الدولية حول أوضاع السوريين وحاجاتهم المعيشية

العامة يومياً. وكذلك فإن ارتفاع أسعار الوقود يعني أن النقل والعمالة اليومية أكثر تكلفة أيضاً، فالزمعون لديهم أموال أقل لزراعة حقولهم، في حين أن ري محاصيلهم ونقل محاصيلهم إلى السوق يكلف أكثر من ذلك.

كما تعد روسيا وأوكرانيا من بين أهم مصدري الحبوب في الشرق الأوسط. ووفقاً للأمم المتحدة، يمكن أن يؤدي الصراع في أوكرانيا إلى نقص في إمدادات القمح إلى المنطقة. وأفادوا بأن سورية قد ردت بالفعل من خلال تقنين احتياطياتها من الحبوب، مما أثر على أسعار المواد الغذائية الأساسية، مثل الخبز والدقيق.

وحسب المنظمة التي تعمل في سوريا منذ العام 2008، بأن هذا العام يحتاج 14,6 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ويواجه السوريون أكبر احتياجاتهم في مرحلة يتراجع فيها اهتمام العالم وتمويله، ونحث حكومات العالم على مواصلة وزيادة دعائها للسوريين.

فيما كان قبل أيام قليلة أكد رئيس مجلس الوزراء في سورية، بوجود ما يكفي من القمح في سورية، ولا يوجد نقص في الغذاء، مخالفاً في ذلك العديد من التصريحات التي تحدثت عن تراجع المساحات المزروعة في القمح هذا العام نتيجة عدم القدرة على ربيها بسبب غلاء أسعار المحروقات وغيرها من مستلزمات العملية الزراعية. ويأتي كل هذا في وقت يعاني فيه الشعب السوري من مرارة العيش والوضع المعيشي يزداد تدهوراً يوماً بعد يوم.



أطلقت منظمة العمل الدولية برنامجها الذي عنوانته بـ«العمل ضد الجوع» والتي توجهت به إلى الدول الشبيهة بوضعنا من حيث مستوى المعيشة ومستوى القلة في تأمين الناس لضرورياتهم من كهرباء وغذاء وتعليم وغيرها من الحاجات.

وفي حين أن الصراع النشط قد خفت حدته إلى حد ما خلال العام الماضي، إلا أن التضخم المتفشي والاقتصاد الذي يعاني بشدة قد زادا من الاحتياجات، لدرجة أنهما يتجاوزان قدرات الأسر على التأقلم. وأضافت المنظمة: «كل يوم، يستطيع السوريون شراء كميات أقل مما يحتاجون إليه للبقاء على قيد الحياة. فدخولهم ومدخراتهم أخذت في الانخفاض في القيمة مع تزايد تكاليف السلع الضرورية من المياه والغذاء والوقود والكهرباء وأصبحت بعيدة المنال، وفي المتوسط، تنفق الأسر الآن أكثر بنسبة 50% من دخولها». ويحصل الكثير من الناس في سورية على أقل من أربع ساعات من الكهرباء

يحتاجون قالت منظمة العمل ضد الجوع بأن ما يقدر بـ 12,4 مليون شخص - حوالي 60% من سكان سورية - يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة 57% منذ عام 2019، وهو «أعلى رقم مسجل على الإطلاق في تاريخ سورية». وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي. وقالت المنظمة الدولية: «منذ مرور أكثر من عقد على بدء النزاع في سورية، وصل عدد السوريين المعرضين لخطر الجوع إلى مستويات قياسية مرتفعة. وكان متوسط تكلفة الغذاء في البلد، لعدة أشهر، هو الأعلى منذ بدء الرصد». فيما تواجه سورية أزمات متعددة ومتراكبة،

منظمة العمل ناقشت المساعدات التي يمكنها تقديمها مع مسؤولين في عدة بلدان عربية ومنها سورية بمشاركة منظمة أكساد ولكن السؤال الذي يطرح هل تستطيع منظمة مثل منظمة العمل أن تقضي على الجوع بإقامة مشاريع صغيرة أو بعض المساعدات التي لن تغير من واقع حال الفقراء شيئاً؟ إن سبب الجوع والفقير بين وواضح ولا يحتاج إلى توصيف لأن الواقع الذي يعيشه الفقراء لن تغيره مساعدات أو إعانات بل يحتاج إلى تغيير المسبب الأساسي لفقير الفقراء وعلمكم بالطريقة كاف.

العمل ضد الجوع

السوريون كل يوم يشتررون كميات أقل مما

عرفات: تغيير إحدائيات عمل اللجنة الدستورية ضرورة لا مفر منها



بعد انتهاء الجولة السابعة من أعمال اللجنة الدستورية، بنتائج صفرية أسوة بالجولات التي سبقتها، استقصينا رأي الرفيق علاء عرفات، أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير وعضو هيئة التفاوض السورية، في نتائج الجولة السابعة، وفيما ينبغي عمله لإخراجها من الحالة الصفرية التي تراوح ضمنها منذ أكثر من عامين... وفيما يلي نص اللقاء:

■ أجرى اللقاء: سعد صائب

● يتفق معظم المتابعين على توصيف نتائج جولات الدستورية بأنها صفرية، هل تتفقون مع هذا التقييم؟

التقييم الموضوعي لصفرية نتائج جولات الدستورية، لا ينبغي بحال من الأحوال أن يصب في خانة نفسها التي يسعى إليها متشدو النظام ومتشدو المعارضة على حد سواء؛ فهؤلاء بانتقادهم للدستورية يسعون عملياً لا إلى تغيير الشروط والظروف بحيث تخدم اللجنة الحل، بل يسعون إلى إنهاؤها لقتل الحل نفسه...

واقع الأمور أنه منذ تبني القرار 2254 في مجلس الأمن الدولي بالإجماع، فإن الغرب تعامل معه تعامله مع اتفاق مينسك، أي إنه وافق عليه شكلياً بينما عمل على الأرض في كل يوم لنسفه ومنع تنفيذه.

ضمن هذه الظروف، جاء مؤتمر سوتشي وأنتج اللجنة الدستورية ليس بوصفها حلاً بذاتها أو بديلاً عن 2254، بل بالضبط بوصفها غرفة إنعاش مؤقتة للعملية السياسية لمنع موتها الذي كان ولا يزال رغبة مشتركة بين المتشددتين السوريين وبين الغرب وخاصة الأمريكي والصهيوني.

وهذه المهمة قد أنجزت حتى الآن، أي منع موت العملية السياسية، ولكن مضي وقت أطول دون الانتقال نحو الحل، بالتوازي مع استمرار العقوبات والغسار وتقسيم الأمر الواقع والخراب العميم الذي تعيشه سورية والشعب السوري، سيؤدي في نهاية المطاف

المؤدى نفسه لعدم تطبيق الحل... ولذا لم يعد ممكناً الاعتماد على اللجنة وحدها لوقت طويل كمنفسه لمنع اختناق الحل السياسي...

● أي دور ترون أن استانا يمكنها أن تلعبه عدا دورها العسكري الذي لعبته سابقاً؟

استانا أدت دورها بالمجال العسكري بالوصول إلى وقف إطلاق نار حقيقي في كل سورية، ولقناعتنا أن الغرب لا يريد الوصول إلى حل في سورية، فأستانا نفسها مطالبة اليوم بالارتقاء لاتخاذ زمام المبادرة في عملية الحل السياسي وبالتعاون مع الصين اقتصادياً، وذلك بغض النظر عن رأي الغرب.

● بالعودة إلى الحديث عن اللجنة، ما تقييمكم لأداء الوفود الثلاثة؟

اتضح من مجمل الجولات السابقة، وطبيعة الطروحات التي تجري ضمنها، أن التركيبة القائمة للوفود الثلاثة، وليس فقط لوفدي المعارضة والنظام، هي تركيبة غير كفوءة للوصول الفعلي إلى حل، وهو ما يعكسه الانفصال الكامل الذي نراه عن الأم ومعاونة الشعب السوري عبر نقاشات شكلية تصل حد الترف المنقطع العلاقة نهائياً بأحوال الشعب السوري المأساوية بكل المقاييس.

وإذا كانت وضعية وتركيبة وفد النظام واضحة، فإن ما يعيننا ويمكننا العمل عليه كمعارضة بشكل مباشر، هو وفد المعارضة وكيفية تمثيلها... الأساس في القضية أنه كما في النظام «حزب قائد»، ففي المعارضة هي الأخرى حزب قائد، وهو حزب قائد رافض في

الجوهر للحل السياسي. وكمثال، فإنه لم تبدأ الأزمة الأوكرانية حتى قفز هذا «الحزب القائد» مباشرة، وبانعدام أية مسؤولية وطنية وبضيق أفق عجيب، للمطالبة مجدداً بالتسليح وبعادة توليع الحرب...

ولذا ينبغي العمل على إعادة هيكلية المعارضة على أساس القرار 2254 نفسه الذي يقول بثلاث منصات، ولا يشترط الشكل الحالي من التمثيل، وهذا الأمر ممكن وضروري. يضاف إلى ذلك أن الغائبين عن التمثيل وخاصة مسد، ينبغي تمثيلهم بالضرورة، لأن غيابهم يعني وضع لغم بشكل اختياري في وحدة سورية ووحدة شعبها، وقبل ذلك كله لأن تمثيلهم حق لا يجوز هدره، وليس من مصلحتنا كسوريين أن يغيب أي تمثيل جدي ضمن عملية رسم التصور العام المستقبلي للبلد التي سنعيش فيها معاً...

● فلتتم إن اللجنة ينبغي أن تستمر لكن ينبغي أن تتغير إحدائيات عملها، وكما هو واضح أنكم تقصدون بذلك جزئياً مسألة تركيبة الوفود، هل هنالك إحدائيات أخرى يمكن أن تضمن أن تكون اللجنة فعلياً جزءاً من الحل؟

صحيح أن بين الإحدائيات الأساسية التي تحتاج إلى تعديل هي تركيبة الوفود، ولكن ينبغي أن نضيف الأمور التالية: أولاً: تحويل اللجنة الدستورية إلى أحد الأعمدة الثلاثة ضمن تنفيذ 2254، يتطلب وضعها في مكانها وإطارها الصحيح بين هذه الأعمدة... «أولاً: جسم انتقالي، ثانياً: دستور، ثالثاً: انتخابات»... أي كي تتمكن اللجنة الدستورية من أن تكون الية لتنفيذ الدستور الجديد فإنها ينبغي أن تعمل في ظل جسم انتقالي توافقي كما نص عليه القرار. ثانياً: هذا لا يعني أنه لا يمكن دفعها أية خطوة

إلى الأمام قبل تشكيل الجسم الانتقالي، بل نعتقد أنها يمكن عبر تغيير إحدائياتها أن تساهم هي أيضاً في تقريب عملية تشكيل الجسم الانتقالي «والذي لن يتشكل إلا بطريقة واحدة: هي مفاوضات مباشرة بين وفدين مؤهلين وذوي صلاحيات حقيقية من النظام والمعارضة».

ثالثاً: نقل عمل اللجنة إلى الداخل السوري، والأفضل دمشق، مع تأمين الضمانات الأمنية اللازمة، يمكن أن يحقق أمرين هاميين دفعة واحدة: الأول: هو إنهاء التقطع غير المقبول وغير المعقول في عملها، «حيث تجتمع الآن بمعدل 5 أيام كل ثلاثة أشهر، بينما تحذر أوضاع السوريين بشكل يومي من جسيم إلى جسيم أكثر شدة»، ففي دمشق يمكن أن تجلس الوفود بشكل مستمر ودون انقطاع حتى الانتهاء من مهمتها. الثاني: هو تحقيق الاعتراف المتبادل بين الطرفين وإنهاء حالة

التراشق غير المسؤول للاتهامات وإنهاء حالة التبارز الإعلامي المتعجرفة والمتبصرة على واقع الناس وواقع البلاد، وحتى هذه اللحظة لم يحصل اعتراف متبادل حقيقي، وهو شرط لا مفر منه ومقدمة لا مفر منها لأية عملية توافق، فكيف بتوافق على مصير بلاد وشعب؟؟

كمحصلة، فإن تغيير الإحدائيات الداخلية للجنة الدستورية، والذي بات استحقاقاً لا مجال للهروب منه، لا يعني أنها ستتحول إلى تنفيذ كامل للقرار 2254، ولكنه يعني بالتأكيد أنها ستسهم بشكل فعال في تقريب لحظة التفاوض المباشر المطلوب لتشكيل جسم الحكم الانتقالي، كما أنها تعني اختصاراً لوقت سيرف بكل الأحوال على هذه المهمة «أي مهمة كتابة مسودة الدستور» بعد تشكيل جسم الحكم...

تحقيق الاعتراف المتبادل بين الطرفين وإنهاء حالة الترشق غير المسؤول للاتهامات وإنهاء حالة التبارز الإعلامي المتعجرفة والمتبصرة على واقع الناس وواقع البلاد

د. جميل: في جنيف: النقاش يجري حول جنس الملائكة!



بدعوة من وكالة ريانوفستي، عقد د. قذري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، مؤتمراً صحفياً يوم 24 من الجاري في موسكو، قدم خلاله عرضاً إجمالياً لوضع الحل السياسي حالياً، بالتوازي مع انعقاد الاجتماع السابع للجنة الدستورية في جنيف، وكذلك قدم مقترحات المنصة للخطوات الواجب اتخاذها للوصول بشكل فعلي إلى إنهاء الأزمة السورية وتنفيذ القرار 2254.

في ما يلي تنشر قاسيون المداخلة الأساسية التي قدمها د. جميل في بداية المؤتمر، علماً أن الفيديو الكامل للمؤتمر بات موجوداً على [قناة قاسيون](#) على يوتيوب، ويمكن الوصول إليه عبر [الرابط الموجود هنا](#).

النقاش حول جنس الملائكة

هذه هي الجولة السابعة للمفاوضات، وقد بدأت هذه الجولات في أواخر سنة 2019 ونحن الآن في منتصف عام 2022 تقريباً، أي مرّ وقت طويل. سورية بحاجة إلى حل عميق ومستدام للأزمة التي تعيشها، والحل يتأخر واللجنة الدستورية من الصعب أن أقول إنها تعمل ببطء شديد، لأن الأدق أنها لا تعمل؛ لأنها حتى هذه اللحظة لم تصل إلى نتائج ملموسة لأنها لا تناقش القضايا الملموسة - الحيوية - الجدية - الضرورية لإخراج الشعب السوري وسورية من الأزمة. ويمكنني أن أقول إن النقاش حتى اليوم يجري حول جنس الملائكة في أروقة الأمم المتحدة، مثال: اليوم الرابع من هذه الجولة وغداً ستنتهي هذه الجولة، ماذا تبحث هذه الجولة؟ ماذا بحثت حتى الآن؟ في اليوم الأول المعارضة تقدمت بورقة حول سيادة القانون والمبادئ العامة السياسية. في اليوم الثاني قدم قسم من المجتمع المدني ورقة حول مبدأ الهوية والعروبة... إلخ. في اليوم الثالث وقد النظام قدم ورقة حول الرموز واسم الدولة - واللغة... إلخ، واليوم قدمت المعارضة ورقة حول تنظيم وعمل السلطات العامة.

ولكن لا أعتقد أن هذا هو المهم، المهم ما نتيجة ذلك؟ المشكلة أنه لا توجد آلية إلى الآن للوصول إلى نتائج عبر النقاش، أي إن النقاش من أجل النقاش وليس من أجل

أن تحل بسرعة في حال توفرت الإرادة السياسية عند جميع الأطراف.

بين واديين!

كي أوضح أكثر الحالة غير المحتملة التي يعيشها الشعب السوري والتي تجري بالتوازي مع بحث المفاوضين في اللجنة الدستورية في جنيف عن جنس الملائكة، أي عدم اقترابهم من القضية الرئيسية التي تهم السوريين لإيقاف مأساتهم، أذكر ما يلي...

قياساً على سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار، خلال الجولة الأولى في 2019/12/31 كان الدولار يقابل 662 ليرة سورية واليوم نحن بتاريخ 2022/3/24 سعر صرف الدولار بحدود 4000 ليرة سورية أي إنه تضاعف خلال عامين ونصف ست مرات، وهذا قد انعكس على الأسعار وعلى تكاليف المعيشة وأصبحت اليوم بحسب حسابات مؤشر نسيميه في سورية مؤشر جريدة قاسيون، جريدة حزب الإرادة الشعبية، أصبح وسطي تكاليف المعيشة لعائلة مؤلفة من 5 أشخاص أكثر من مليونين ليرة شهرياً، بينما الحد الأدنى للأجر الذي رفع مؤخراً أصبح 92 ألف ليرة سورية. ماذا يعني أكثر من مليونين ليرة؟ أي إن الحد الوسيط لتكاليف المعيشة لعائلة من 5 أفراد هو بحدود 519 دولاراً. الحد الأدنى للأجر للفرد الواحد على أساس سعر الصرف الحالي هو 23 دولاراً، أي إذا عمل فردان من العائلة فستحصل العائلة على

50 دولاراً أي إنها ستحصل على 10% فقط لا غير من ضرورات المعيشة الوسطى لعائلة متوسطة الحجم بمقاييس سورية. فإلى متى التمهّل في عمل اللجنة الدستورية، ألا يدرك الموجودون فيها أن كل يوم يضيع هو ألام وعذابات وجوع وفقر ومرضى وموت بالنسبة للسوريين؟ لماذا التمرس حول مواقف مسبقة قديمة؟ لماذا لا توضع مصلحة الشعب السوري أولاً فوق كل شيء وتلقى جميع الاعتبارات جانباً من أجل حل هذه المهمة؟

تجريف سورية وتقسيمها!

الواضح أنه في ظروف سورية الملموسة، لا يمكن حل المأساة الإنسانية التي يعيشها السوريون دون حل مشكلتين حقيقيتين، الأولى أنه جرى تجريف - عبر الهجرة وعبر النزوح - لأكثر من نصف السوريين، وسابقاً كانوا يزرعون ويلجؤون بسبب الرصاص وخطر الحرب، واليوم الناس تهاجر بسبب ظروف المعيشة السيئة وليس تدفق الهجرة إلى الخارج اليوم أقل مما كان عليه في زمن التوتر العسكري في المناطق المختلفة. الناس تبحث عن لقمة خبز وتحاول الخروج من البلاد بأية طريقة كانت. هذا الوضع المأساوي يجب أن نعيه، وإذا نحن السوريين لم نع هذا الوضع ولم نعمل على حله ولم نضعه على رأس أهدافنا وأولوياتنا، فمن سيضعه؟



إذا كنا نريد الوصول إلى نتائج في عمل اللجنة الدستورية يجب أن نسال أنفسنا فعلياً ماذا يجب أن نتحدث؟

الوصول إلى نتائج، والأمم المتحدة بدورها لا تستطيع أن تقوم بدور فعال من أجل أن يصل النقاش إلى نتائج ملموسة. مثال حول النقاش على جنس الملائكة: اليوم وقد النظام قدم ورقته حول مبدأ رموز الدولة، سأقرأ: «تمثل الجمهورية العربية السورية قيمة وطنية عليا وحضارية راسخة، وتعتبر عن تاريخها وتراثها ووحدها، وهي كل غير قابل للتعديل» أي إنها إما أن تؤخذ كلها أو ترفض كلها.

أولاً: علم الجمهورية العربية السورية الذي يتألف من 3 ألوان، الأحمر والأبيض والأسود، وفيه نجمتان... إلخ من توصيف العلم.

ثانياً: «حماة الديار عليكم سلام» هو النشيد الوطني للجمهورية العربية السورية.

ثالثاً: اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجمهورية العربية السورية.

رابعاً: الليرة السورية هي عملة الجمهورية العربية السورية.

خامساً: شعار الجمهورية العربية السورية هو ترس عربي نقش عليه....

أنا لا أقلل من هذه الرموز، ولكن هل هذا زمان ومكان نقاشها؟ هذا هو السؤال، ماذا يجب أن تناقش اللجنة الدستورية؟ وقد قمت بتقديم أمثلة على الاقتراحات الأخرى كلها عامة وكلام، هذا السؤال إذا كنا نريد الوصول إلى نتائج في عمل اللجنة الدستورية يجب أن نسال أنفسنا فعلياً ماذا يجب أن نتحدث؟ وإلا فإن هذان العامان والنصف من عملها يمكن أن يستمر عدة أعوام أخرى. والسؤال الملح، هل الشعب السوري في وضع يسمح له أن يتحمل المزيد من المآسي والتعثير كالأوضاع الحالية؟ هذا هو السؤال، سأعرج لاحقاً على القضايا التي أعتقد أنها جوهرية ويمكن

2254 هو جسم انتقالي فستور فانتخابات



عنها بمستويات المعيشة. ومستوى المعيشة قابل أن يتدحرج أكثر نحو الأسوأ لأننا إن لم نوقف الحصار ولم نرفع العقوبات ولم ننفذ 2254 فإن الوضع سيستمر على حاله، وهناك احتمال وحيد إن قررت أستانا وبدأت الحل السياسي ووافق عليه الغرب أهلاً وسهلاً وإن لم يوافق فالتعاون مع دول الشرق سيسمح بحلها وإيقاف المأساة الإنسانية.

إن قرأنا الوضع الدولي بشكل جيد بعد أحداث أوكرانيا وبعد قرار بوتين حول الـ «روبل» نفهم أننا ذاهبون عالمياً- تاريخياً- كونياً إلى مكان آخر يمكن أن تلعب فيه دول مثل الصين وروسيا دوراً مفتاحياً في تحديد مستقبل البشرية، إذا أخذنا بعين الاعتبار موقع الشرق الأوسط وموقع سورية كمفتاح للشرق الأوسط، فإنه كان يلعب دائماً دوراً أساسياً في تحديد اتجاه تطور البشرية خلال عمر جميع الإمبراطوريات السابقة.

ما الذي يجب أن تفعله الدستورية؟

اللجنة الدستورية يجب أن تركز على القضايا الحقيقية والتي سأذكرها بعد قليل، ولكن سأذكركم بما قلته في المؤتمر الصحفي الماضي. أحد المسؤولين في الأمم المتحدة قال لي «جنيف مكان مريح جداً للقاءات لأنه يجعل الناس العالم لا يستعجلون في الحلول»، لذلك اجتمع أسبوع وعطلة ثلاثة أشهر والأسبوع هو خمسة أيام واليوم الخامس غداً ليس يوم عمل كامل ويوم

سورية وهي إن أرادت قدرة بتوافقها بين بعضها البعض أولاً ومن ثم مع السوريين قدرة على تنفيذ الحل السياسي وفق 2254. يرجى الانتباه، أدعو أستانا إلى أن تأخذ دوراً جديداً إضافة إلى الدور الذي لعبته سابقاً، دورها السابق كان عسكرياً بالدرجة الأولى، ودورها الحالي يجب أن ينتقل مركز الثقل فيه إلى الجانب السياسي لتنفيذ 2254، شارك الغرب في العملية أهلاً وسهلاً وإن لم يشارك فليكن، وهذه العملية يمكن أن تنفذ من دونه، لأن الشعب السوري لن ينتظر ولا يجوز أن ينتظر رحمة الغرب كي تبدأ حلول مشكلاته. هذا موقف غير إنساني لكل الذين يتشوقون بالحديث عن الإنسانية والعدالة.

وجهان لعملة واحدة

إذا أخذتم أرقام الأمم المتحدة، فسورية اليوم في جداول الأمم المتحدة هي الأخيرة أو ما قبل الأخيرة بمؤشرات الفقر والفساد. السبب، الحرب- الأزمنة- العقوبات- الحصار- الفساد... وأنا لا أبرئ الفساد وأحمل العقوبات فقط، بالنسبة لي الفساد والعقوبات وجهان لعملة واحدة، العقوبات حفزت الفساد في الداخل، العقوبات كان هدفها تحفيز الفساد وإنشاء نخب جديدة لا جذور ولا تاريخ لها، ونشأت. وفي نهاية المطاف فإن العقوبات لم تستهدف الحكومة السورية، استهدفت بنهاية المطاف الشعب السوري وقد سمعتم النتائج التي تحدثت

الانتقالي الذي يشرف على عملية الانتقال. بدأنا من مكان ثانٍ- اللجنة الدستورية وهذا الأمر لم يفهمه البعض ولكن في حينه كان ضرورة في سوتشي لأنه كما تبين الأحداث اليوم فإن الغرب بشاطئيه الأوروبي والأمريكي كان يعيق تنفيذ 2254 لذلك كان يمكن للحل السياسي أن يموت، والحل الذي استخرج في سوتشي هو اللجنة الدستورية لإبقاء الحل السياسي في غرفة الإنعاش المركز إلى حين يرجع القرار إلى العافية وتنشأ الظروف التي تسمح بتنفيذه؛ لذلك سوتشي لعبت دوراً بانقاذ 2254 ولكنها لا يمكن أن تنفذ 2254. وأعتقد أن مهمة سوتشي بانقاذ 2254 انتهت.

أستانا والغرب

مجموعة أستانا «تركيا- إيران- روسيا» كانت قد أخذت على عاتقها سوتشي، اليوم نحن في وضع فيه التعامل مع الغرب أعقد من قبل؛ الغرب وافق على 2254 وعرقل تنفيذه في الواقع بكل الأشكال، تماماً مثل ما فعل باتفاق مينسك: «وافق وعطل».

ما هي خياراتنا في سورية اليوم لتنفيذ 2254؟ السوريون لا يمكن وليس ضرورياً أن ينتظروا الانفراج في الجو الدولي كي تُحل مشكلاتهم. أساساً وضعهم في الويل والمطلوب بسرعة إسعافية حل المشكلة السورية. أستانا بدولها الثلاثة لعبت دوراً كبيراً في إيقاف التوتر العسكري عبر إنهاء بؤر التوتر العسكرية، واليوم يمكن أن نقول بجرأة إنه في سورية لا يوجد إطلاق نار فعلياً، يوجد وقف إطلاق نار في سورية، أي إن أستانا رغم كل ما يمكن أن يقال، قد نجحت في تنفيذ مهمتها. اليوم لدينا المهمة الثانية وهي أنه يجب السير إلى الأمام نحو الحل السياسي. والمطلوب اليوم من أستانا أن تأخذ على عاتقها مبادرة جريئة وتاريخية، أن تأخذ على عاتقها تنفيذ 2254، رضي الغرب أو لم يرض، شارك الغرب أم لم يشارك، وأستانا هي قوى حقيقية موجودة على الأرض في

المشكلة أن هناك انفصلاً عن الواقع عند المعارضة الحاكمة، أي المعارضة المتنفذة التي تتحجم بقرار المعارضة. هناك انفصال عن الواقع عند النظام أيضاً؛ لأن الذي يعيش الواقع يجب أن يذهب بسرعة إلى حل المشكلات، لدينا مشكلة التجريف السكاني ولدينا مشكلة التقسيم. اليوم واقياً سورية مقسمة إلى ثلاث مناطق، إلى متى يمكن أن يستمر هذا الوضع؟ وإذا استمر أكثر ماذا يمكن أن يحدث؟ هل يمكن أن يتحول التقسيم على أرض الواقع إلى تقسيم نهائي؟ إذا افترضنا أن هذا التقسيم استمر إلى أكثر من خمس سنوات أخرى، ما هي انعكاساته على الأرض بالنسبة لمستقبل ووحدة سورية؟

انعكاساته كبيرة لأنه فعلياً اليوم في سورية ليس هناك فضاء اقتصادي واحد، سوق سورية انقسمت، لدينا قسم شمالي شرقي معزول نسبياً عن باقي البلاد، وقسم شمالي غربي معزول نسبياً عن باقي البلاد، وباقي البلاد معزولة عن هذين القسمين الغنيين جداً بالثروات والمواد الخام، لذلك فإن التقسيم على أرض الواقع اليوم هو حقيقة يجب عدم السماح باستمرارها. كذلك فإن هجرة السوريين- نصف سورية خارج سورية- هي حقيقة يجب عدم السماح باستمرارها. والحل الوحيد لذلك ليس عسكرياً كما يظن البعض، الحل هو الحل السياسي الشامل المقر بقرار مجلس الأمن 2254 الذي يمكن أن يؤمن وحدة سورية إن جرى تنفيذه.

موقع الدستورية ضمن 2254؟

يتحدث 2254 عن مرحلة انتقالية... اللجنة الدستورية والدستور هما جزء من المرحلة الانتقالية. والمرحلة الانتقالية حسب منطوق 2254 هي أولاً جسم انتقالي يتم تشكيله بالتوافق بين السوريين، وبين الطرفين الأساسيين بالدرجة الأولى. 2- دستور. 3- انتخابات. النقطة الأولى لم نتقرب منها إلى الآن بتنفيذ 2254، أي تشكيل ذلك الجسم



على أستانا رفع مستواها من العسكري للسياسي لتنفيذ القرار



العمل هو أربع ساعات، أي إذا عملوا على مدة أسبوع كامل يعطيهم العافية يعملون عشرين ساعة كل ثلاثة أشهر...

العمل المطلوب هو عمل مكثف أكثر - المطلوب هو عمل يومي وهذا لا يمكن أن يتم في جنيف، هذا يجب أن يتم في مكان آخر على الأرض السورية تحت أنظار الشعب السوري، تحت أنظار الإعلام السوري. البعض يقول لي «تريد أن تأخذ المعارضة إلى دمشق لكي يفتك النظام بها؟» أقول لهم «لا، هناك أمم متحدة تعطي ضمانات أمنية - أممية تضمن وجود الجميع وتلتزم النظام أن يجلس على طاولة واحدة في دمشق مع المعارضة»، الاجتماع في دمشق حتى وإن لم ينتج شيئاً بجولته الأولى هو بحد ذاته اعتراف متبادل بين الطرفين ببعضهما البعض لأنه إلى الآن لا يوجد اعتراف متبادل. نقل المكان هام، وأنا لست مصراً على دمشق ولكن يجب نقله خارج جنيف إلى دمشق أو أي مكان آخر في سورية ومستعدون ومنفتحون لأن نسمع أية اقتراحات أخرى ببناء في مجال مكان عمل اللجنة الدستورية. ثانياً: لكي تعمل اللجنة الدستورية جيداً يجب تعديلها هي نفسها؛ ففي اللجنة الدستورية، ليس جميع السوريين الفاعلين المؤثرين موجودين، نحن من أول اجتماع للجنة الدستورية أصدرنا على تمثيل مسد الموجودة في شمال شرق سورية في اللجنة الدستورية وهذا أمر هام جداً، لأن مسد فعلياً تسيطر على حوالي 30% من الأراضي وثروات سورية، لذلك إذا تكلمنا عن وحدة سورية لا يمكن أن تجري مفاوضات دستورية دون مسد، والذين يصرون على إبقاء مسد خارج المفاوضات أعتقد أنه لا يههم كثيراً مستقبل وحدة سورية ويمكن أن مقصودهم هو الإساءة لوحدة سورية... هذا الاحتمال يجب أن نأخذه بعين الاعتبار.

وليس الشكل الوحيد له هو ما نراه حالياً، الشكل الحالي هو معيق جداً. أخيراً أقول لكم إن استمرار الوضع على ما هو عليه اليوم، إذا كان قد جعلني أقول إنه يجب إعادة النظر في تمثيل المعارضة بهذا الشكل لأنها معيقة، فإنه يجعلنا جميعاً نقول أيضاً إنه يجب إعادة النظر في تمثيل النظام في اللجنة الدستورية، لأنه هناك شيء مضحك في الطروحات التي تطرح، يبحثون عن جنس الملائكة والشعب السوري جاع وبردان وتعبان ولا أحد يفكر في الموضوع وهذا يطرح على جدول البحث فعلياً إعادة النظر ليس فقط في شكل وفد المعارض وإنما بشكل وفد النظام، نريد أناساً جديين قلوبهم على الشعب يفهمون مشكلته ويسعون إلى حلها بأسرع وقت ممكن. لذلك إضافة إلى ما اقترحناه سابقاً بنقل المركز الجغرافي لعمل اللجنة الدستورية تحت إشراف الأمم المتحدة إلى مكان آخر وبفضل دمشق، ونحن على استعداد للاستماع لكل اقتراح آخر إن كان موجوداً إضافة إلى تعديل بنية اللجنة الدستورية وإدخال قوى حقيقية غير ممثلة فيها بفعل فاعل. 3- نقتراح أن يفرض على الوفدين في جنيف بحث القضايا الحقيقية التي تساعد على تنفيذ 2254 وإن لم يجر ذلك فليست هناك إمكانية للمضي قدماً...

القرار 2254 الذي هو الطرف الروسي أنه يجب تنفيذ 2254 بكل جوانبه نحن نفهم الأمر بهذا الشكل. والدستور يراوح في مكانه منذ عامين ونصف وسيبقى عامين ونصف وخمسة أعوام يراوح إن لم نحل النقطة الأولى وهي الجسم الانتقالي.

أهلية وفدي المعارضة والنظام؟

تشكيل الجسم الانتقالي يتطلب أن يكون هناك وفد تفاوضي مؤهل من المعارضة؛ المعارضة بشكلها الحالي غير مؤهلة وغير قابلة وغير جاهزة كي تتفاوض النظام، والتجربة أثبتت وستثبت أكثر أنه يجب إعادة النظر جذرياً بشكل المعارضة الحالي الذي يحكمه ائتلاف اسطنبول ويعيق الحل السياسي لأنه يعيق تشكيل الطرف المفاوضات الحقيقي للنظام وبالتالي يؤخر حل الأزمة ويعطي النظام الوقت والفرصة كي تطول الأزمة ويبقى الوضع كما هو عليه.

الجهة الحاكمة في المعارضة هي حزب قائد في المعارضة مثل حزب البعث - هي تتحكم وهي تعيق وتعاين مشكلات كبرى، لذلك نحن نطرح جدياً ونعمل عملياً على إعادة النظر بشكل تمثيل المعارضة على أساس القرار 2254 الذي نص على أن المعارضة هي منصة موسكو - القاهرة - الرياض. لن نخرج عن هذا الإطار ولكن توجد له جوانب عديدة

القضاء مستقلاً، أنا لست حقوقياً ولكن أعلم ماذا يوجد في الدستور وأعلم بالدساتير الأخرى وأعلم أن الحديث عن استقلال السلطة القضائية لا يستقيم بهذا الشكل. هذه القضايا الثلاث براكيم إن بحثت في اللجنة الدستورية بشكل جدي كم من الوقت تأخذ؟ وكم ساعة عمل؟ لا أعتقد أنها تأخذ أكثر من 100 ساعة عمل التي ذهبت عبثاً حتى الآن...

خطوة مقابل خطوة؟

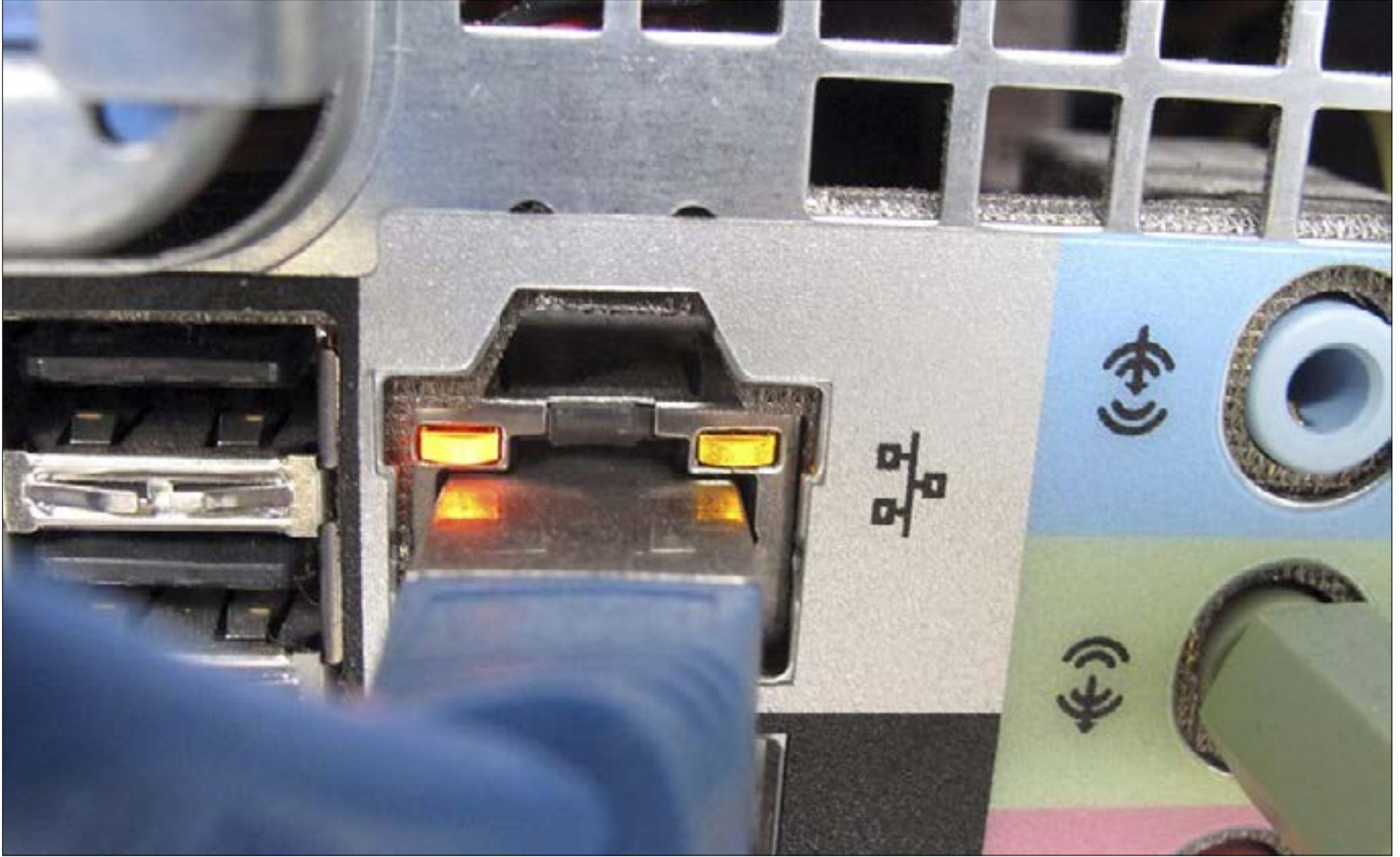
مطلوب من الأمم المتحدة أن توضح بعض الأفكار والآراء التي تطرحها عبر ممثلها الخاص السيد غير بيدرسون. وهو كان موجوداً في موسكو مؤخراً والتقيته لمدة ساعة ونصف وسألته: «أنت تقول إنك تريد تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 عبر سياسة الخطوة - خطوة، فقلت له ممكن أن تقوم بتوضيح الذي تقصده لأنه لا أحد يفهم ما الذي تريده، ما المقصود ب الخطوة - خطوة؟».

شرح لي بصعوبة ماذا يريد ب الخطوة - خطوة، وبصراحة إلى الآن لم أفهم عليه ماذا يريد ب الخطوة - خطوة، قال مثلاً نقوم بطرح ملف المعتقلين ب 2254 ونطلب من الطرف الآخر أن يكون ذلك مقابل تخفيف شيء من العقوبات عليه... إلخ، فقلت له هذه الخطوات صغيرة جداً وإذا قمت بطرحها ليس معروفاً إن كانت الخطوة ستسير إلى الأمام أم سترجع إلى الخلف؟ وقلت له هذا ليس المطلوب، لأن هذه الأمور الجزئية لا يمكن حلها خارج إطار الحل الشامل للأزمة السورية، لا يمكن. الحل الشامل هو الذي يضمن تنفيذ جميع بنود 2254 والحل الشامل برأينا هو أولاً: جسم انتقالي. ثانياً: دستور. ثالثاً: انتخابات. هذا هو الحل الشامل لذلك عندما يؤكد صانع

إعادة توزيع
الصلاحيات بين
رئيس الجمهورية
والحكومة
والبرلمان هل
تعلمون اليوم أن
البرلمان السوري
ليس لديه حق
التصويت على الثقة
في الحكومة؟



السورية للاتصالات.. وداعاً لمشكلات ببطء الإنترنت!



جرى الحديث، خلال الأسابيع الماضية، عن سعي السورية للاتصالات لحل مشكلات الإنترنت المتعلقة بالبطء والاختناقات ومشكلات تزويد المحطات الضوئية بطاقة كهربائية، بل والبدء بتطبيق تقنيات جديدة ستستخدم في سورية لأول مرة لتخلص من شبكة الاتصالات الثابتة التقليدية وبشكل تدريجي!

■ حاسمة سليمان

بحسب السورية للاتصالات فقد تم توسيع البوابة الدولية، من حجم 470 إلى 800 غيغا، حيث ستحل مشكلة الاختناقات باعتبارها المسبب الأكبر والأساسي للاختناق.

جديد السورية للاتصالات

بحسب تصريح المدير العام للسورية للاتصالات المهندس سيف الدين الحسن، فإن توسيع البوابة الدولية سينعكس إيجاباً على المشتركين خلال الوقت القريب، مما سيسمح لهم بالاستفادة من سرعات تفوق الـ 4 ميغا، فقد تم منذ بداية العام الحالي إيقاف عمليات التخصيص ورفع السرعة لما يزيد عن سرعة 4 ميغا، إلا لمن يحصل على استثناء من المقسم!

بالإضافة إلى الحديث عن وصول التوريدات لـ 200 ألف بوابة إنترنت، وذلك حسب تصريح مدير التسويق في الشركة السورية للاتصالات، والتي سيتم وضعها في الخدمة تبعاً، لافتاً أنه سيكون هناك انفراجات بحال اكتملت التوريدات!

كذلك تمت الإشارة إلى نية السورية للاتصالات لتزويد وحدات النفاذ الضوئية بأنظمة طاقة شمسية في كافة المواقع والمراكز الريفية.

تحسين واقع الإنترنت ولكن!

لا بد من الاعتراف بأهمية وضروية الخطوات المعلن عنها من قبل السورية للاتصالات بحال جديتها على المستوى التنفيذي، نحو تحسين واقع الإنترنت عبر توسيع البوابة الدولية، وتأمين أنظمة طاقة شمسية في ظل أزمة الكهرباء الفاقعة، وزيادة عدد بوابات الإنترنت، باعتبار أن الإنترنت أصبح بنية تقنية هامة تفرضها ضرورات الحياة، والتي لا يمكن الاستغناء عنها ضمن الواقع الحالي. لكن وبالرغم من أهمية ما أعلنته السورية للاتصالات لتحسين واقع الإنترنت، إلا أن هذا التحسن ربما سيلمس قلة من المشتركين فقط، طالما أن البنية التحتية، من خطوط هاتف وتجهيزات تقنية وفنية بالمقاسم، والتي هي أهم، غير قادرة على تقديم الخدمة بالجودة المطلوبة الحقيقية كما هو معلن، أو كما هو متفق عليها مع المشتركين، فدونها لا يمكن الوصول إلى تلك الجودة المزعومة! فوجود بنية تحتية مقبولة متوفر في بعض المناطق فقط، ولتبقى المعاناة للشريحة الأكبر التي لا تتوفر لديها إلا بنية تحتية رديئة، والتي يستحيل معها توفير الخدمة، وبالسرعات المقبولة المشترك بها.

الإنترنت لاسلكي

بتقنية fixed lte في سورية!

صرح مدير التسويق في الشركة السورية

للاتصالات، أن الشركة السورية للاتصالات تعمل على نشر خدمة الجيل الرابع للإنترنت الأرضي «تراسل فور جي»، حيث ستقدم خدمات الإنترنت لاسلكياً، وبسرعات عالية لا يمكن للخطوط النحاسية تقديمها.

وتقدم هذه الخدمة عن طريق محطات إرسال واستقبال تسمى «eNodeB» تؤمن التغطية الراديوية لمنطقة جغرافية معينة تسمى الخلية «Cell» وهي مزودة بالتغذية الكهربائية من المصادر العادية، أو من مصادر الطاقة المتجددة، كأنظمة الطاقة الشمسية وغيرها، وترتبط جميع هذه المحطات مع نواة الشبكة أو ما يسمى الـ EPC.

يتم تقديم الخدمة عن طريق تجهيزات ثابتة خاصة تسمى «CPE»، تشبه الموجه أي «الراوتر» توضع هذه التجهيزات في المنازل أو المكاتب لتقديم خدمة المكالمات الصوتية والإنترنت معاً، وتوفر هذه التقنية معدلات نقل كبيرة للبيانات بسرعات عالية جداً تزيد عن 100 ميغا بت/الثانية في التحميل.

أما من حيث الواقع العملي، فقد بين مدير تسويق السورية للاتصالات أنه «تم الانتهاء من إنشاء سبع محطات ستقوم بتقديم الخدمة من قبلها على مساحة سورية، وبانتظار وصول توريدات التجهيزات النهائية التي ستوضع في مواقع المشتركين على أسطح الأبنية وتخدم المشتركين منها، وستكون هناك سهولة في الحصول على الخدمة وصيانتها أكثر من الحصول عليها عن طريق الشبكة النحاسية، وسيتركز انتشارها في المرحلة الأولى ضمن المناطق التي تعرضت البنية التحتية للاتصالات فيها للتخريب»، مثل دوما في ريف دمشق والقصير في حمص وجبل زين العابدين في حماة وخان شيخون بإدلب وحلب الجديدة

في حلب ودرا المحطة في درعا. لا شك أن هذه التقنية توفر الكثير، سواء ناحية الصيانة أو حجم الأعمال الكبيرة، من حفر وتمديد وما إلى ذلك، التي تحتاجها شبكة الاتصالات السلكية، بالإضافة إلى سهولة الحصول على الإنترنت من قبل المشتركين، ناهيك عن سرعة التحميل العالية التي توفرها هذه التقنية.

وبانتظار النتائج الملموسة والعملية والإيجابية بالنسبة للمشاركين يبقى كل الحديث أعلاه عبارة عن كلام ووعود ليس إلا!

الأسعار والتكاليف الغائبة

مع كل ما جرى الحديث عنه رسمياً من الحلول التي مضت السورية للاتصالات للعمل بها لتوفير نحو 200 ألف بوابة، بالإضافة إلى توسيع البوابة الدولية، وتوفير تقنية الاتصال اللاسلكي، فلم يجر التطرق لموضوع الأسعار والكلف التي يمكن أن تضاف إلى فاتورة المشتركين بنتيجتها، سواء السابقين، أو عن أسعار الاشتراك بتقنية الإنترنت اللاسلكي التي سيتم تشغيلها في المناطق التي تعرضت بنيتها التحتية للتخريب خلال سنوات الحرب، للمشاركين اللاحقين، لا من قريب ولا من بعيد، بل ولا حتى إشارة يتبين من خلالها ما يمكن أن يترتب على المشتركين من أعباء لقاءها، بحال الوصول إلى التنفيذ كما هو معلن طبعاً! فهل ستكون الأسعار المغيبة متناسبة مع حال وإمكانات غالبية المواطنين، أم إن هذه الأسعار ستكون مرتفعة بحيث يصعب على هؤلاء الاستفادة من الميزات التقنية الحديثة المعلن عنها، وستكون حكرًا على المليونيين فقط، كحال الإنترنت عبر الشبكة الضوئية وبناها التحتية، الذي يعتبر مكلفاً جداً؟! ما علينا إلا الانتظار!

بانتظار النتائج

الملموسة

والعملية والإيجابية

بالنسبة للمشاركين

يبقى كل الحديث

أعلاه عبارة عن

كلام ووعود ليس

إلا!

جبله.. تجارة الأمبيرات إلى تزايد



فرضت الأمبيرات نفسها على المواطنين في مدينة جبله كخيار اضطراري مرير، وذلك بسبب انعدام أو شبه انعدام الكهرباء فيها، حيث لا تتجاوز مدة الوصل 30 دقيقة خلال 24 ساعة، غير كافية حتى لشحن الجوال، إن استكملت هذه الدقائق بلا تقطعات!

مراسك قاسيون

وقد ازداد الاضطرار للاشتراك بالأمبيرات خلال الفترة الماضية، الأمر الذي فسخ المجال أمام أصحاب مولدات الأمبير لزيادة استغلالهم لحاجات المواطنين للطاقة الكهربائية، حيث تزايد انتشار المولدات في أحياء المدينة، وارتفعت أسعار الأمبير الواحد 40 ألف ليرة بالحد الأدنى شهرياً خيار اللجوء إلى مولدات الأمبير كان يسير ببطء في مدينة جبله خلال السنوات الماضية، وذلك لارتفاع تكلفته على المواطنين، وخاصة الفقيرين وهم الغالبية في المدينة، ولكنه تسارع خلال الأشهر الفائتة بسبب الغياب شبه التام للكهرباء، الأمر الذي فرض على بعض المواطنين اضطراراً للاشتراك مع أصحاب المولدات، وبالتالي زاد انتشار المولدات في أحياء المدينة، على الأرصفة أو في الأقبية والوجائب.

فتكلفة الأمبير الواحد، لقاء ساعات تشغيل لا تتجاوز 5-6 ساعات يومياً، تقدر وسطياً بـ 40 ألف ليرة شهرياً، والأمبير الواحد يكفي لتشغيل الإنارة مع شاشة، ولشحن بطارية الليدات والجوال فقط، وبحال الحاجة لتشغيل براد أو غسالة فإن الأمر يحتاج 2 أمبير بالحد الأدنى، أي 80 ألف ليرة شهرياً، وهي تكلفة كبيرة جداً، لا يستطيع أحد حتى الميسورون تحملها، فكيف بالغالبية المقفلة في المدينة؟!

مزيد من الاستغلال

مع زيادة فترات انقطاع التيار الكهربائي في المدينة، وبسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية المشغلة لمولدات الأمبير، وتذرع أصحاب المولدات بأنهم يوفرون المازوت التشغيلي لها من السوق السوداء وبسعرها،

أن بعضهم أشار وبوضوح إلى بعض أوجه الفساد في الموضوع. فمن مصلحة أصحاب مولدات الأمبير أن يبقى الحال على ما هو عليه من سوء وتردد في الكهرباء كي تزايد هوامش أرباحهم الاستغالية على حساب المواطنين، ومن جيوبهم!

ما في عدل عين عمك!

بحسب البعض من المفترض ألا تكون مخصصات البيوت البلاستيكية والأراضي الزراعية على حساب مخصصات المدينة من الطاقة الكهربائية، وعلى حساب حاجات المواطنين فيها. وبكل بساطة قال أحدهم، وهو رجل مسن تجاوز 80 من عمره: «الله لا يضر حدا.. بس معقول ما نشوف الكهرباء بجبله بحجة البيوت البلاستيكية.. ما البندورة والخيار والكوسا اللي ما تنزرع بالبيوت البلاستيكية ما تنباع بالشام وبحمص.. منش بس بجبله أو باللاذقية وطرطوس.. غير اللي ما يتصدر ويتهرب برا البلد.. وكلوع إيدين التجار وبجيباتهم.. ما في عدل عين عمك.. كلو مصالح؟!»

يخلو من بعض المشكلات بين المتشاركين في بعض الأحيان، ناهيك عن تكلفته المرهقة بالنسبة إليهم، والمشكلة الأكبر إن علم صاحب مولدة الأمبير بهذا النمط من التشارك بين المواطنين، والذي يتعارض مع مصالحه الربحية والاستغالية!

الكمية المخصصة والبيوت البلاستيكية

بحسب بعض المواطنين في مدينة جبله فإن الثريعة الأهم التي يتم تقديمها من قبل مسؤولي الكهرباء في المدينة عن سبب زيادة ساعات التقنين، وصولاً إلى شبه انعدام الكهرباء فيها، أن جزءاً هاماً من كم الطاقة الكهربائية المخصص يتم تحويله إلى القرى والأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، والتي تنتشر فيها البيوت البلاستيكية، للحد من خسائر المزارعين في محاصيلهم جراء البرد والصقيع في فصل الشتاء، وتحديداً خلال ساعات الليل. ومع إقرار المواطنين بأهمية وضرورة ذلك الإجراء، إلا أنهم غير ممنونين بسبب غياب الكهرباء وغياب العدالة أيضاً، بالإضافة إلى

بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف صيانة المولدات وإصلاحها، يتم رفع سعر الأمبير بين الحين والآخر.

فإن لم يتم اللجوء إلى رفع السعر بشكل واضح ومباشر، فالبدل هو تخفيض ساعات التشغيل، أو التذرع بتعطيل المولدة لمدد وجيزة، والنتيجة أن ساعات التشغيل اليومي تتضاءل وتنعكش يوماً بعد آخر، وصولاً إلى 5 ساعات تشغيل يومياً فقط، وبنفس التسعيرة!

حلول تخفيض التكلفة لا تخلص من المشاكل

أمام العجز عن تحمل التكلفة الشهرية المرتفعة في ظل الاضطرار لتشغيل الغسالات والبرادات بسبب غياب الكهرباء النظامية، لجأ بعض المواطنين بالتعاون فيما بينهم إلى الاشتراك بـ 2 أمبير تشاركياً، حيث يتناوبون على تشغيل الغسالة أو البراد، مع استمرار الإنارة وشحن البطاريات الخاصة بالليدات في بيوتهم، وذلك لتخفيض التكلفة الشهرية على كل منهم، ومع ذلك فإن هذا الخيار لا

من مصلحة

أصحاب المولدات

أن يبقى الحال

على ما هو عليه

من سوء وتردد في

الكهرباء كي تزايد

هوامش أرباحهم

الاستغالية على

حساب المواطنين

حلب.. مضاعفة سعر الأمبير

ارتفعت أسعار الأمبيرات في حلب خلال الفترة القريبة الماضية بزيادة ارتفاع أسعار المازوت في السوق السوداء، فقد وصل سعر الأمبير الواحد إلى 10 آلاف ليرة أسبوعياً في بعض المناطق، وذلك لقاء تشغيل 5 ساعات فقط.

مراسك قاسيون

لا تنقص أصحاب مولدات الأمبير الذرائع لرفع أسعار الأمبيرات بين الحين والآخر على المشتركين المضطرين للجوء إليهم، فتارة يتذرعون بسعر المازوت في السوق السوداء، وتارة أخرى بتكاليف صيانة وإصلاح المولدات المرتفعة، وما يتخللها من فترات قطع بهذه الذريعة، وطبعاً كل ذلك على حساب المشتركين.

فمع استمرار الوعود الرسمية الخلبية عن تحسين الواقع الكهربائي في المدينة، التي طُيبت أذان المواطنين بها دون جدوى طيلة السنوات الماضية وحتى الآن، فإن المواطنين مضطرون للروض لمشينة أصحاب المولدات واستغلالهم، فلا بدائل لديهم تحول دون هذا الرضوخ الاضطراري! وطبعاً كل ذلك على علم ودراية أصحاب المعالي من المسؤولين في المدينة والحكومة!



الأعلاف.. مستنقع جديد للمضي في أحوال محتكره



وتداعياتها، وكأنما كانت الأسعار ما قبل الحدث الأوكراني مستقرة، ولم يكن يعاني هذا القطاع من الاستنزاف المتواصل والتراجع المستمر، نتيجة تلك السياسات الاقتصادية المحايية لمصالح كبار الحياتن، حتى بات الكثيرون يتساءلون بنكهة كوميدية هل حكومتنا الموقرة تستورد الأعلاف بجميع أنواعها وسلع الغذائية... إلخ، حصراً من ذلك البلد وكأنما لم يبق غير!

في الحقيقة، إن الاعتماد على استيراد المواد العلفية وارتفاع أسعارها المتتالي خلال السنوات السابقة وحتى يومنا هذا، أدى إلى خروج أعداد مهولة من مربي هذا القطاع من دائرة الإنتاج، ما تسبب بتراجع وانعكاس ذلك على واقع أسعار منتجات هذا القطاع من البان وأجبان ولحوم وبيض، والتي باتت في يومنا هذا سلعة خارج دائرة الاستهلاك للغالبية الفقيرة.

فالفارق الكبير بين الأسعار الاستهلاكية ودخل مواطن أصبحت خيالية، خصوصاً أن سعر كيلو لحم الغنم في الأسواق اليوم يتراوح بين 40 والـ 48 ألف ل.س للكيلو، أي ما يساوي نصف وسطي راتب الموظف، وسعر البيضة الواحدة تجاوز 500 ل.س.

وللخروج من شبك كارثة المجاعة لا بد من اتخاذ موقف جدي متحيز لمصالح الغالبية الفقيرة من المواطنين، بعيداً عن مصالح شبكات الفساد والنهب، تنهي مظاهر ارتفاع الأسعار والاحتكار والنهب، عبر استعادة دور الدولة الأساسي، من خلال العمل على إحياء دور سورية كمنتج حقيقي، عبر دعم إنتاج الأعلاف محلياً، خصوصاً أن الحال المادي لهذه العملية متوفر، سواء من أراضي خصبة أو مصانع، مع استعادة دور الدولة الرقابية، وحصص عمليات الاستيراد بيد مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى عمليات الإنتاج والتوزيع والتسويق، وإلا فسيكون السوريون على موعد حتمي للفرق في مستنقع المجاعة المميت!

وبنسبة تصل إلى الـ 40% لقاء مخاطر الاستيراد بسبب «العقوبات والحصار» كما تسميها الحكومة، ناهيك عن ارتفاع أجور الشحن عالمياً.

واللافت أن الحكومة أيضاً لم تتوان عن رفع الأسعار لكل من الذرة الصفراء وكسبة فول الصويا، بحيث أصبح سعر كيلو الذرة الصفراء 1500 بعدما كان بـ 1200 ل.س، أما كسبة فول الصويا بـ 2500 بدلاً من السعر السابق 2200 ل.س.

والأكثر من ذلك تم تخفيض حصة المربي من الأعلاف خلال دورة التوزيع الأخيرة، التي افتتحت منذ شهرين، لتصبح بواقع 500 غرام ذرة صفراء بدلاً من 1000 غرام، مع ثبات توزيع 300 غرام من كسبة فول الصويا و200 غرام من النخالة، وكأنما المربي ينقصه خنق إضافي فوق تلك الصعوبات التي رفعت كلف الإنتاج عليه وما زالت تحمله خسارة فوق خسارته، وليتحمل نتائج ذلك العبث المستمر المواطن المستهلك جنباً إلى جنب مع المربي.

أرقام ومفارقات

بلغ سعر الطن من الذرة الصفراء في الأسواق المصرية خلال الأيام الماضية 7750 جنيهاً، أي ما يعادل 422 دولاراً للطن، بينما في سورية سعر طن الذرة الصفراء حوالي 2,3 مليون ل.س، أي ما يعادل 583 دولاراً للطن الواحد، من خلال مقارنة سعر مادة الذرة الصفراء بين سورية ومصر نجد أن الفارق في الطن الواحد حوالي 32%.

كما أن سعر الكيلو منه يباع في الأسواق السورية بـ 2500، ما يعادل 0,63 دولار ما يعني أن سعر مبيع الطن حوالي 633 دولاراً.

الحلول الجدية سبيل الخلاص

ما ينبغي الإشارة إليه، أن الحكومة باتت تحمل ارتفاعات الأسعار على وجه العموم، وبما فيها الأعلاف إلى الأزمة الأوكرانية

تتعمق حجم المأساة الكارثية على مستوى قطاع الثروة الحيوانية، يوماً بعد آخر، فقد انتقل مستوى صعوبات الإنتاج التي يواجهها المربي إلى مرحلة لا يمكن الاستمرار وفقها، أو حتى النجاة بما تبقى من هذا القطاع الإنتاجي الهام.

ناديت عيد

دجاجة بياضة إلى حوالي مليون و630 ألف ليرة يومياً، وقرابة 79 مليون ليرة شهرياً». هذه الحسبة التي قدمها الخبير تنحصر بكلف الأعلاف فقط، فكيف سيكون الحال مع ما تبقى من تكاليف أخرى أساسية أيضاً، من الكهرباء والمازوت والصيانة والأدوية واللقاحات البيطرية، وقيمة أطباق البيض الفارغة التي حلت أسعارها أيضاً أضعافاً مضاعفة.

فالمواد اللازمة للتدفئة كالمازوت مثلاً وصل سعره إلى حدود الـ 6 آلاف ل.س خلال الأسبوعين الماضيين، بعدما تراوح سعره خلال أشهر البرد الماضية بين 3500 والـ 4 آلاف ل.س.

المؤسسة والتاجر معاً يبد

من المؤكد أن التدهور الهستيربي لهذا القطاع سيؤول إلى تدمير ما تبقى منه مع سلة الارتفاعات الجديدة غير المسبوقة والتي طالت أسعار الأعلاف في السوق المحلية.

فوفقاً لتصريح عضو لجنة مربي الدواجن يوم 23 آذار الجاري، أصبح سعر كيلو الذرة الصفراء 2500 بعدما كانت تباع بـ 1500 وكذلك الأمر بالنسبة لكسبة فول الصويا التي أصبح سعرها 3500 بعدما كانت 1700 ل.س.

حجة ارتفاع الأسعار الكارثية محلياً، تنسب إلى ارتفاع أسعار الأعلاف عالمياً نتيجة الأزمة الأوكرانية، والتي أضيفت إلى فاتورة الاستيراد المرتفعة أصلاً عن أقرانها من دول الجوار، وعن تكاليف الاستيراد العالمية

باتت معوقات الإنتاج كثيرة، تتناسب مع حجم الذرائع، والتي دخلت إلى مستوى جديد مرتبط بشكل مباشر بتبعات الحدث الأوكراني على المستوى الاقتصادي العالمي، والذي سمح بتعميق وتوسيع الاحتكار والنهب في الأسواق المحلية أضعافاً مضاعفة على حساب الغالبية المستضعفة من المواطنين.

الذرائع القديمة بحلة جديدة

تراجع إنتاج قطاع الثروة الحيوانية ليس جديداً على العموم، ولكنه وصل إلى نسب باتت مخيفة فعلاً بانعكاساتها على الأمن الغذائي، والسبب الرئيسي من هذا كله يعود إلى تملص الحكومة عن أداء مهامها الأساسية منذ سنوات عدة، متخلياً عنها لقلّة من التجار المتحكيين بمنافذ الاستيراد والتصدير، وليصبح دور الدولة مغيباً بكل ما تعنيه الكلمة عن أهم القطاعات الإنتاجية الإستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي للمواطنين.

فمعاونة من بقي صامداً من مربي هذا القطاع مستمرة وأخذة بالتطور نحو الأسوأ، وذلك تبعاً لما تقتضيه مصلحة حيتان الاستيراد ومن يقبع تحت كنفهم من تجار جملة، فقد وصلت كلف الإنتاج إلى أرقام جنونية فعلاً، وهذا ما يكشفه تصريح عبد الرحمن قرنطة الخبير في الإنتاج الحيواني بقوله: «يحتاج مربي الدجاج البياض الذي لديه 10 آلاف

للخروج من شبك كارثة المجاعة لا بد من اتخاذ موقف جدي متحيز لمصالح الغالبية الفقيرة من المواطنين بعيداً عن مصالح شبكات الفساد والنهب

أطفال سورية: ملايين المحتاجين



الأطفال المحتاجين للمساعدة

- داخل سورية
- في دول الجوار

حيث يضطرون لبيع قوة عملهم بأبخس الأثمان والعمل في ظروف غير إنسانية سواء لجهة عدد ساعات العمل أو طبيعة العمل الذي يتطلب في كثير من الأحيان جهداً عضلياً فائقاً سيترك أثراً على صحة هؤلاء الأطفال على المدى الطويل.

أبناء الأزمة: 6 ملايين طفل منذ 2011

هنالك اليوم حوالي 6 ملايين طفل سوري ولدوا منذ انفجار الأزمة في البلاد عام 2011، منهم 4,8 مليون طفل موجود داخل سورية وأكثر من مليون طفل ولدوا خارج البلاد.

وهؤلاء يتشكّل وعيهم تحت الضغط المتواصل الناجم عن سنوات الأزمة، بكل ما يعنيه ذلك من آثار اجتماعية سلبية بعيدة المدى. وبهذا المعنى، أفاد ثلث العائلات السورية التي تم استطلاع آراؤها عن وجود مشاكل نفسية ملموسة لدى أطفالها.

البلاد، يوجد ما يقارب 2,8 منهم في محافظة إدلب. أما الأطفال النازحين في دول الجوار فهم موزعون على النحو التالي: 1,68 مليون طفل في تركيا، و476 ألف طفل في لبنان، و364 ألف طفل في الأردن، و125 ألف طفل في مصر، و117 ألف طفل في العراق.

من المدرسة إلى سوق العمل الجائر

أجبرت ظروف الأزمة الغالبية العظمى من العائلات السورية النازحة على تبني اليات تكيف وتأقلم ضارة، مثل إرسال الأطفال إلى العمل بدل من إرسالهم إلى المدرسة للتعلم، بينما يواجه عدد غير معلوم من الأطفال خطر الزواج المبكر والقسري في بعض الحالات.

وفي هذا الصدد، أفادت 17% من الأسر السورية النازحة داخلياً عن وجود طفل واحد أو أكثر في العائلة تركوا المدرسة والتحقوا بسوق العمل لتأمين احتياجات الأسرة، وهؤلاء الأطفال معرضين بطبيعة الحال إلى استغلال مضاعف في السوق،

منذ انفجار الأزمة في البلاد قبل 11 عاماً، طالت آثارها الكارثية المجتمع كله، وبطبيعة الحال، كان الأطفال هم الشريحة الأكثر ضعفاً وهشاشة. حيث خلفت الأزمة وتداعياتها ملايين الأطفال المحتاجين الذين يضطرون إلى الانخراط قسرياً في سوق العمل لسد جزء من الفجوة الهائلة بين الأجور والحد الأدنى لتكاليف الغذاء والمعيشة، بينما تعيش الغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال في بيئات وظروف غير مواتية تهدد بتأثيرات اجتماعية سلبية قد تمتد إلى جيلين بالحد الأدنى.

ومن أصل 12,3 مليون طفل يحتاجون إلى المساعدة في 2022، يوجد حوالي 6,5 مليون طفل داخل سورية، بينما يتوزع 5,8 مليون طفل على دول الجوار (تركيا، العراق، الأردن، لبنان، بالإضافة لمصر). ما يعني أن عدد الأطفال الذين يحتاجون إلى المساعدة داخل البلاد قد فاق عدد من هم خارجها.

6 ملايين طفل نازحين داخلياً وخارجياً

من الظواهر الملفتة في عام 2021 هي ارتفاع أعداد الأطفال النازحين داخلياً وخارجياً بشكل غير مسبوق. ففي عام 2020، كان هنالك ما يقارب 5,1 مليون طفل سوري نازح، منهم 2,6 مليون طفل نازح داخل سورية، و2,5 مليون في دول الجوار. أما في عام 2021، فقد ارتفع العدد الإجمالي للأطفال النازحين إلى 6 ملايين، موزعين بين 3,2 مليون طفل نازح داخل البلاد، وحوالي 2,8 مليون طفل في دول الجوار. ومن أصل 3,2 مليون طفل نازح داخل

قاسيون

في هذا الصدد، نشرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، تقريراً جديداً في آذار/2022، بيّنت فيه جزءاً من الأرقام المرتبطة بمعيشة الأطفال السوريين داخل البلاد وخارجها، بما في ذلك أعداد الأطفال المحتاجين عموماً، ونسبة الأطفال من عموم السوريين النازحين واللاجئين في دول الجوار، وكذلك الأضرار المباشرة التي لحقت بالأطفال جسدياً ونفسياً، وكذلك الواقع التعليمي والغذائي المرتبط بهؤلاء الأطفال.

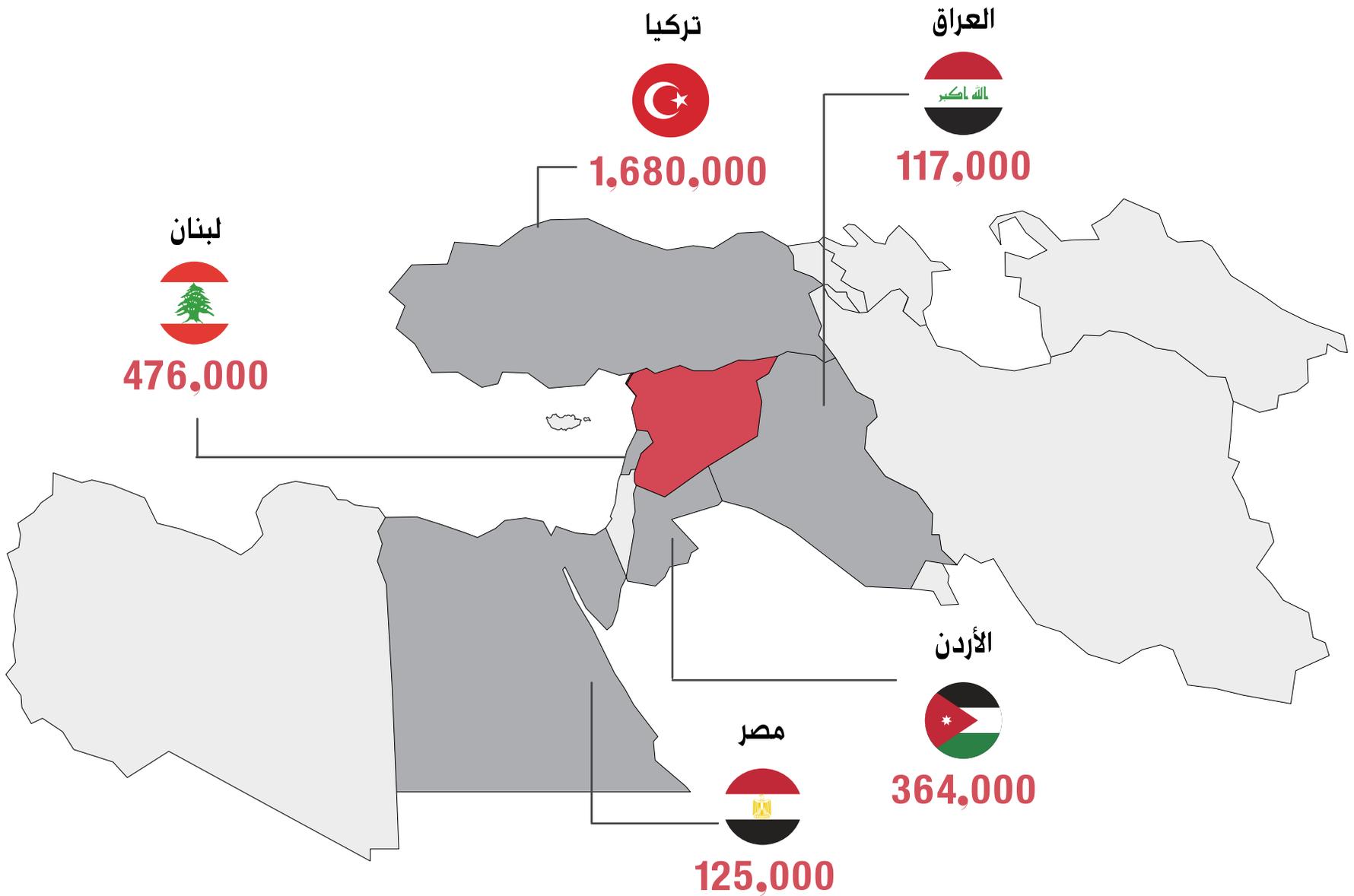
من 8 مليون إلى أكثر من 12,3 طفل محتاج

وفق تقديرات اليونيسف، ارتفعت أعداد الأطفال السوريين الذي يحتاجون إلى مساعدة من 8 ملايين طفل في عام 2019، إلى 12,3 مليون طفل في 2022، ما يعني أن قرابة 4,3 مليون طفل سوري إضافي (53,7%) قد باتوا بحاجة إلى مساعدة خلال ثلاث سنوات.

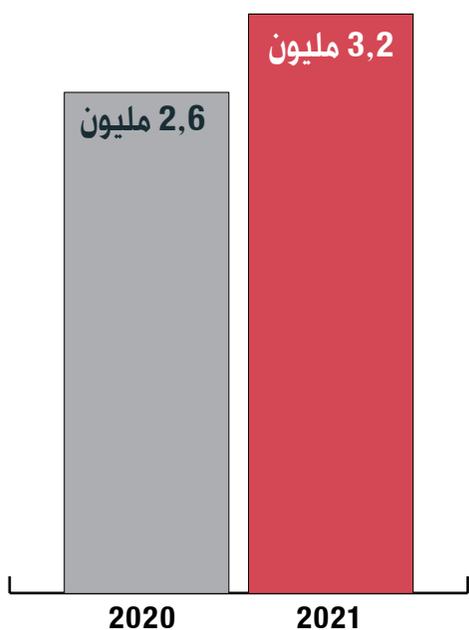
تشكّل موازنة التعليم بشقيها التربية والتعليم العالي نسبة لا تتعدى 6% فقط من موازنة العام 2021

وانخراط قسري في سوق العمل

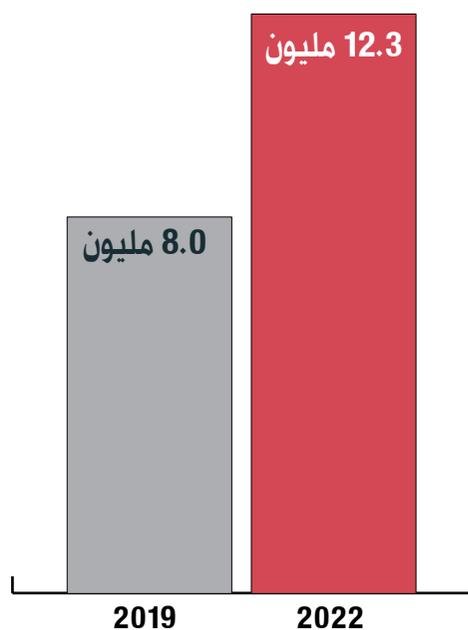
توزع الأطفال السوريين اللاجئين في دول الجوار في 2022



أعداد الأطفال النازحين داخل سورية



أعداد الأطفال المحتاجين للمساعدة



لاجئين «في الأردن ولبنان فقط» يعانون من إعاقات جسدية مباشرة.

التعليم: تراجع شامل على كافة المستويات

يوجد اليوم، في الحد الأدنى، 3,6 مليون طفل سوري لا يجلسون على مقاعد الدراسة لا داخل سورية ولا خارجها. حيث هناك ما لا يقل عن 2,45 مليون طفل خارج مقاعد الدراسة «داخل سورية»، 60% منهم ذكور و40% إناث، وهناك 15% من الأطفال الذين هم في عمر الدراسة وموجودين داخل سورية يعانون من إعاقات جسدية. بينما هناك 1 من كل 3 مدارس لا تصلح للاستخدام إما لأنها دُمرت أو تضررت أو يتم استخدامها لإيواء عائلات نازحة أو حتى استخدامها للأغراض العسكرية. أما في دول الجوار، فالوضع ليس أفضل إطلاقاً، حيث تشير التقديرات إلى أن هناك 750 ألف طفل سوري لاجئ خارج مقاعد الدراسة. وهو الرقم الذي يعني أن ثلث الأطفال السوريين اللاجئين في دول الجوار هم خارج مقاعد الدراسة فعلياً.

الصحة والتغذية: أمثلة واضحة على الأزمة

بحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، يعاني ما لا يقل عن 20% من الأطفال دون الخمس سنوات داخل البلاد من سوء تغذية حاد، ذلك في ظل ما لا يقل عن 12 مليون مواطن سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي «54% من السكان». بينما تشير البيانات أن 89% من العائلات اللاجئة الموجودة في الأردن لا تستطيع تأمين احتياجاتها الغذائية الضرورية الأساسية. وعلى الصعيد الصحي لا يقل الوضع سوءاً بالنسبة للأطفال، حيث لا يعمل داخل البلاد سوى نصف مراكز الرعاية الصحية بكامل طاقتها، وذلك في ظل غياب بيانات واضحة حول الوضع الصحي للأطفال الموجودين داخل البلاد، الذين تتأزم أوضاعهم الصحية إلى حد عانى فيه طفل من أصل كل 4 أطفال من التقرم في بعض المناطق. وفوق ذلك، تؤكد خطة الأمم المتحدة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات أن طفل من كل 5 أطفال

لا داعي للغرق... فحشة شنغهاي للتعاون موجودة



أدت الأحداث الدراماتيكية التي تحدث في أوروبا الشرقية إلى تصعيد هائل حقاً في العلاقات بين القوى الاقتصادية الكبرى، لذلك يصعب على الكثيرين النظر إلى المستقبل بتفاؤل أو التفكير بجديّة في احتمال قيام نظام دولي جديد ينقذنا من الفوضى. من هنا تأتي أهمية بعض المؤسسات القائمة مثل منظمة شنغهاي للتعاون، والقادرة على إسباغ الاستقرار على التعاملات بين الدول أثناء الفوضى القادمة.

■ تيموغي بوردانشف
ترجمة: قاسيون

يمكننا أن نفترض بأن ما يحدث سيكون له تأثير على استقرار العلاقات العالمية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وتثبتت بعد الحرب الباردة. يمكننا أن نفترض بأن ما سينشأ عن التصعيد سيكون له تأثير في تصحيح بعض التشوهات القائمة، لكن ليس القضاء عليها. وأثناء ذلك، على جميع الدول التحضر لخطي مرحلة التغيير بأمان.

بغض النظر عن مدى رعب العواقب التي لوحظت بالفعل في أوروبا، وبشكل غير مباشر لبقية العالم، فإن تعبيرها العملي سيؤثر على الأشكال والمظاهر المحددة للتفاعل بين الدول الأخرى. هذا في الواقع قد يكون موضع اهتمام مكثف اليوم، لأن السيناريوهات المتطرفة تجعل أي تفكير مضيعة للوقت.

أبعد من روسيا والغرب

حتى الآن، يطلق معظم المراقبين المتفائلين من الافتراض بأن التأثيرات الناجمة عن الأزمة العسكرية-السياسية ستتحصر بشكل أساسي بين روسيا والغرب، لكن عواقب هذه الأزمة ستصل بدرجة أو بأخرى إلى جميع دول أوراسيا. إن تدابير الضغط الاقتصادي التي تطبقها الولايات المتحدة وحلفاؤها الآن على روسيا لم تصل بعد إلى حد الحصار الكلي-لا من حيث الحجم ولا النطاق، لكنهم يفتربون من ذلك في الحقيقة، وقد تكون أمام مثل هذا الحصار في الأشهر القادمة.

في هذه الحال، حتى لو كان هذا الحصار ذا طبيعة هجينة وتم السماح للشركات بالاحتفاظ بجزء من وجودها في أسواق بعضها البعض، فسوف ندخل فترة طويلة نسبياً من غياب النظام في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، والدور الذي ستعده الدول سيتوقف على قدرتها على ممارسة تأثيرها المتبادل.

بعبارة أخرى، في السنوات القادمة، سيكون المنظم الرئيسي للتفاعل السياسي والاقتصادي هو قدرة الحكومات على إيجاد حلول مفيدة لها في بيئة فوضوية يسيطر عليها حكم الأقوياء. هذا لا يعني أن مثل هذه الظروف مريحة، وبشكل خاص لمعظم الدول في محيط روسيا، بما في ذلك الصين القوية التي قامت على مدى العقود الماضية بالعمل على تكييف القواعد الدولية لتخدم مصالحها، ولكنها عملت ضمن قواعد وليس دونها. أما بالنسبة للدول الأصغر، فالفوائد التي يمكن جنيها يقابلها التوتر المستمر من عدم قدرتها على ممارسة حتى التأثير

النظري على سلوك الدول الأكبر. يعني هذا أن الدول لا يمكنها توقع تأمين مصالحها عبر أنظمة التفاعل الدائمة المبنية على منطق السوق، والرغبة العالمية المجردة بازدهار الجميع. ستصبح جميع الفرص المتاحة عرضة لتأثير قوى تجعل من التخطيط «الحيادي» طويل الأمد أمراً شبه مستحيل. إن حقيقة تفضيل الدول الغربية للسيناريو العسكري لإعادة هيكلة البنية الأمنية لأوروبا، تظهر أنه لا أحد يمكنه أن يتباهى بوجود ثقة في المستقبل، وأن أية اتفاقيات قائمة قد يتم التضحية بها عندما تتعارض مع أولويات القوى.

يعني هذا بأنه وضمن هذا المستقبل الافتراضي، سيكون على روسيا والصين-كونهما القوتين الأكثر أهمية في أوراسيا، أن تجيبا على الأسئلة المتعلقة بما ستقومان به من أجل خلق ثقة نسبية ضمن بيئتهما المباشرة على الأقل، وما الذي سيترب على ذلك. من هنا نجد بأن المهم أن يكون لدينا تقييم للمخاطر المحتملة الناشئة عن هذا النوع أو ذلك من أوجه التعاون.

سيكون من الضروري الاعتماد على المؤسسات الدولية التي ظهرت في أوراسيا على مدى العقود الماضية: منظمة شنغهاي للتعاون، وكذلك المؤسسات الأقرب لروسيا: الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. سيكون على الدول المشاركة القيام بتحديد دور ومكان هذه المؤسسات في البقاء، وكذلك تكييف دور هذه المؤسسات للتعامل مع الظروف الناشئة. حتى الآن، تبدو جميع هذه المؤسسات وكأنها منظومات محلية تلعب دور الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار في مواجهة النظام الدولي سريع الانهيار. بأية حال، الاعتماد على حقيقة أن

بما في ذلك القوة الاقتصادية الأكبر: الصين. يمكن لهذا أن يضيف أهمية إضافية إلى الدول المنضمة من أجل تحقيق صيغة تعاون تخدمها جميعاً.

سواء أحببنا ذلك أم لا، سيتعين على دول منظمة شنغهاي للتعاون أن تعالج بشكل مشترك جميع القضايا بشكل «موضوعي»، فالتحديات التي ستواجه هذه الدول ستكون بالمعنى الإقليمي الواسع تحديات مشتركة. لن تكون مقتصرة على الاقتصاد فقط، بل ستشمل هذه القضايا مسائل الأمن الغذائي، والمشكلات البيئية، والأمن البيولوجي. بعض هذه القضايا يجب التصدي لها بالفعل بغض النظر عن التوتر الحالي بين روسيا والغرب، ولكن جزء كبير منها ناجم بشكل مباشر عن محاولات الغرب إدامة قدرته على ربط هذه الدول به والإبقاء على اعتمادها عليه.

في النهاية، وبغض النظر عن الموقف من الأمر، نحن على أعتاب نشوء نظام عالمي جديد مناسب للقرن الحادي والعشرين. ورغم أن سمات هذا النظام ليست شديدة الوضوح اليوم، لكن الأكد أنها ستشمل مراجعة لأدوار دول العالم في المؤسسات الدولية القائمة، وخاصة المؤسسات الاقتصادية الدولية، والمنظمات التي تعمل وفقاً لها. سيعني وضع خطوط عامة مشتركة بين دول منظمة شنغهاي، أجل بناء النظام العالمي الجديد، ووضع رؤيا للمستقبل والنمو وشكل العلاقات الاقتصادية الأنسب فيما بينها.

في أوقات الفوضى القادمة، هناك خيارات لعدم الغرق ضمن هذه الفوضى.

■ بتصرف عن:
Peacebuilding in Eurasia

عواقب هذا الانهيار لن تؤثر عليهم سيكون أمراً سادجاً، ولهذا فكل ما يحدث يضع الكثير من الضغط على جميع المشاركين.

ضمن هذا السياق، تحتاج الدول الأعضاء في هذه الاتحادات إلى التفكير اليوم في كيفية استمرار عمل هذه المؤسسات بعد أن تصل الأحداث في أوروبا الشرقية إلى نقطة ثابتة إلى حد ما. بادئ ذي بدء، لأن استخدام ونفع هذه الأدوات سيعتمدان على تكييفها بشكل سريع مع الظروف الجديدة التي تظهر أمام أعيننا، وإيجاد سبل تعاون اقتصادي متعددة تملك المرونة الكافية لتحمل حدوث التغييرات الكبرى. فبشكل أولي، لا يمكن تحديد الأهمية المستقبلية لمؤسسات التعاون الأوراسي ضمن منظور واحد. فما لم تحصل عزلة كاملة عن العالم الخارجي، لن تسمح البيئة الدولية في السنوات القادمة بمثل هذا المنظور الواحد.

منظمة شنغهاي الأكثر قدرة

قد تكون منظمة شنغهاي للتعاون هي الأكثر قدرة على احتلال مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي. سيكون على المنظمة أن تبني أنشطتها على ثلاثة مستويات: أولاً، هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتكثيف المشاريع والممارسات الحالية مع الظروف الجديدة. نتحدث هنا عن التفاعل بشكل ملائم مع مستويات الضغط الاقتصادي واسع النطاق الذي يمارسه الغرب على أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة شنغهاي للتعاون: روسيا. ستضطر العواقب العملية للإجراءات الغربية-ما لم يتم التحضر كما ينبغي-بالاقتصادات والأنظمة الاجتماعية واستقرار جميع دول منظمة شنغهاي للتعاون، وينطبق هذا على الجميع،

التفاعل بشكل ملائم مع مستويات الضغط الاقتصادي واسع النطاق الذي يمارسه الغرب على أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة شنغهاي للتعاون أي روسيا

وصلت الرسالة.. لكن لا يوجد مادة!



وصلت رسالة استلام مادة الرز إلى أحد المواطنين عبر جواله بتاريخ 2022/3/24 صباحاً، وهو يوم خميس، فسارع إلى الصالة المخصصة (صالة المزرعة بدمشق) لاستلام المادة، لكنه فوجئ بأن المادة غير متوفرة في الصالة المذكورة!

■ مراسل قاسيون

المواطن لم يكن وحيداً في ذلك، فقد كان هناك البعض من المواطنين الذين وصلتهم الرسائل بنفس المضمون، وتلقوا نفس الصدمة، بعدم توفر المادة كما هو مفترض!

ثلاثة أيام بلا جدوى

العاملون في الصالة طلبوا من أصحاب الرسائل مراجعتهم في اليوم التالي، عسى تكون كميات الرز قد وصلت، لكن اليوم التالي هو يوم جمعة، وهو عطلة أسبوعية، وعند سؤالهم عن ذلك قالوا إنه سيكون يوم دوام كما غيره.

في صباح اليوم التالي ذهب المواطن مجدداً إلى الصالة، كما غيره من الموعودين من أصحاب الرسائل الواسلة، وكانت فعلاً مفتوحة كأي يوم عمل آخر، لكن لم يكن هناك مادة رز أيضاً، حيث قال العاملون إن كميات الرز لم تصل بعد!

وكذلك راجع المواطن الصالة في اليوم الذي يليه مجدداً، وهو يوم سبت، والنتيجة واحدة، لا توجد مادة، فلم تصل حتى تاريخه! ثلاثة أيام مضت على تاريخ إرسال الرسائل لأصحاب الاستحقاق، ولم تصل المادة إلى الصالة المعنية خلالها!

إعادة الطلب مجدداً

المدة التي من المفترض أن يتم استلام المادة خلالها، بحسب الرسائل الواسلة للمواطنين استنفذت، أي ذهب الدور الإلكتروني التسلسلي للاستلام بالنسبة لهؤلاء المواطنين أدرج الرياح! وقد انشأ العاملون في الصالة إلى الموجودين

الطلب الإلكتروني مجدداً، عسى لا تتأخر رسالة الاستلام التالية، والأهم عسى تكون المادة متوفرة بحينه كي لا يضع حقهم بها! الخوف المشروع بحسب بعض المواطنين فإن أمر عدم توفر المادة لم يقتصر على الصالة المذكورة أعلاه، فهناك عدة صالات في دمشق لم تصلها كميات الرز حسب ما هو مفترض في نفس التوقيت. فهل هناك نقص في كميات مادة الرز لدى السورية للتجارة، وبالتالي من الممكن خسارة مخصصات بعض المواطنين لهذه المادة كما جرى خلال دورات توزيع سابقة، أم هناك نوايا لرفع سعرها كتخفيض جديد للدعم عن هذه المادة؟ عسى لا يكون الأمر كذلك، فلا طاقة للمواطنين على تحمل المزيد من تخفيض الدعم، أو الندرة في بعض المواد، ما يعني المزيد من ارتفاعات الأسعار عليها!

فلا عتب ومسؤولية على العاملين في الصالة، فلا مادة لديهم كي يوزعوها على المواطنين حسب الأصول، بل كان هؤلاء على رأس عملهم في يوم الجمعة، الذي هو عطلة أسبوعية كما هو مفترض. أما التطبيق فهو الإلكتروني يحكمه الذكاء، ومن المفترض أنه مقابل الرسائل التي يتم إرسالها لأصحاب الاستحقاق أن تكون هناك كميات من المادة تكفي مخصصاتهم، فلا مسؤولية يمكن تجيبرها على التطبيق بهذا الصدد، بل من يتحمل مسؤولية ذلك هي إدارة فرع دمشق للسورية للتجارة، التي لم تؤمن المادة بالكميات المطلوبة وفي الموعد المحدد للصالة المذكورة. والنتيجة أن كل ما سبق هو نوع من العبث والاستهتار بالمواطنين وحقوقهم، فلا مسؤولية يمكن المحاسبة عليها لقاء وقت وتعب وعذاب هؤلاء، وما عليهم إلا إعادة

من أصحاب الاستحقاق أن يقوموا بإعادة طلب المادة مجدداً عبر تطبيق «وين»، كي لا يفقدوا حقهم في مخصصاتهم من المادة، المحفوظ والمصان!

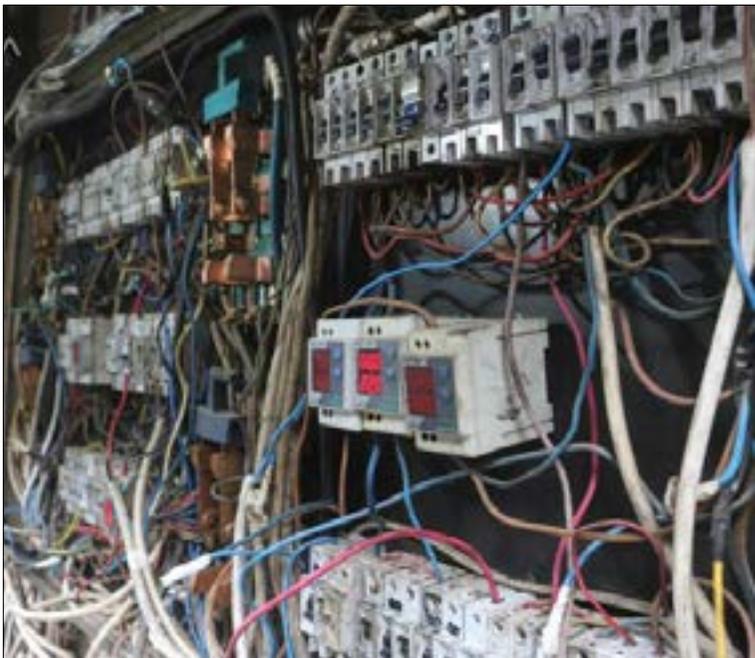
ثلاثة أيام كانت الأجواء خلالها مزيجاً من البرد القارس والمطر في مراجعة الصالة دون جدوى هي خارج اهتمامات القائمين على امر تزويد الصالة بالكميات المخصصة لهؤلاء على ما يبدو!

بمسؤولية من؟! ثلاثة أيام متتالية، كانت الأجواء خلالها مزيجاً من البرد القارس والمطر، في مراجعة الصالة دون جدوى بالنسبة للمواطنين من أصحاب الاستحقاق، هي خارج تبويب الذكاء وإمكاناته من كل بد، وكذلك هي خارج حسابات واهتمامات القائمين على أمر تزويد الصالة بالكميات المخصصة لهؤلاء على ما يبدو!

فما جرى مع بعض المواطنين أعلاه، بالرغم من أنه ليس بجديد، لكنه يثير التساؤل حول المسؤولية في ذلك؟!

ثلاثة أيام كانت الأجواء خلالها مزيجاً من البرد القارس والمطر في مراجعة الصالة دون جدوى هي خارج اهتمامات القائمين على امر تزويد الصالة بالكميات المخصصة

شريحة حيتان جديدة خارج التنظيم والقوينة



وبسبب تردي الواقع الكهربائي عموماً، فمولدات الأمبير المنتشرة بتزايد في المدن والأرياف يتم ترخيصها إدارياً، إن جرى هذا الترخيص أصلاً، مع الإعلان عن وضع ضوابط إدارية خاصة بالتسعيرة، لا يلتزم فيها أصحاب المولدات غالباً، ما يعني ترك المواطنين تحت رحمة أصحاب المولدات، سعراً وساعات تشغيل، استغلالاً وفساداً. فالحكومة التي فرطت بدور الدولة، مستكملة سياسات إنهاء الدعم على هذا القطاع الحيوي والهام، كما على غيره من القطاعات الهامة الأخرى، وبغض النظر عن كل وعودها بتحسين الطاقة الكهربائية، الخلبية غالباً، وما يعنيه ذلك بالواقع العملي من إنهاء الدعم التدريجي على قطاع الكهرباء بالنتيجة، لا يعينها أمر انتشار تجارة الأمبيرات خارج الرقابة والضبط والقوينة، وعلى حساب استغلال حاجات المواطنين، طالما ذلك يصب بمصلحة كبار الحيتان المحظيين، استغلالاً وفساداً!

■ مراسل قاسيون

فعلى ضوء تردي قطاع الطاقة الكهربائية، والأزمة المزمنة فيه، ظهرت شريحة حيتان تجارة الأمبيرات، للاستثمار والتربح من هذه الأزمة وعلى حساب حاجات المواطنين، لتتنضم إلى شرائح كبار الحيتان المتحكمين بالعباد والبلاد بالحصلة. فمدة 30 دقيقة أو 4 ساعات وصل خلال 24 ساعة في أحسن الأحوال، لا تعني فقط إنهاء الدعم عن 20 ساعة، وعن 24 ساعة كاملة في الكثير من المناطق، وخاصة في غالبية أرياف المدن، بل هي المبرر والشرعنة بعيداً عن القوينة والتنظيم لتنشيط تجارة الأمبيرات المربحة، لسد جزء من هذا العجز «الحاجة»! فما يفتأ العين أن تجارة الأمبيرات، وبالرغم من زيادة انتشارها وتوسعها، تعتبر غير نظامية وغير مقبولة، بل «مرفوضة» بحسب تصريح مدير نقل الطاقة في وزارة الكهرباء، لكنها الآن انتزعت مشروعيتها تحت ضغط الحاجة،

الواقع الكهربائي من سيئ إلى أسوأ، ولا آفاق لحلول جديدة تنهي أزمة الكهرباء، ولا حتى على مستوى النوايا!

الحفاظ على الصحة العامة وأوجه الفساد



أصدرت وزارة الداخلية، بتاريخ 2022/3/22، تعميماً إلى جهاتها التابعة يتضمن الامتناع عن استقبال المراجعين من المواطنين، اعتباراً من تاريخ 2022/4/23، في حال عدم حملهم بطاقة تشعر بتلقيهم اللقاح المضاد لفيروس كورونا المستجد، أو نتيجة اختبار الـ PCR لم يمتد على إجرائه 96 ساعة، بالإضافة إلى إبلاغ جميع العاملين الذين لم يتلقوا اللقاح المضاد للفيروس بالمبادرة إلى مراجعة إدارة الخدمات الطبية لتلقي اللقاح خلال مدة 15 يوماً.

■ رندة الحسين

الذين تلقوا جرعة داعمة معززة أكثر من سبعة آلاف شخصاً.

فالأرقام أعلاه تبدو ضئيلة كنسبة وتناسب على المستوى الكلي مقارنة مع تعداد السكان، على الرغم من مضي فترة زمنية طويلة على البدء بحملات التلقيح ضد الفيروس.

المدة المحدودة والصعوبات

بالمقابل فإن المدة المحددة أعلاه، سواء بالنسبة لمراجعي الجهات العامة من المواطنين، والتي تنتهي بعد شهر من الآن، أو المدة الممنوحة للعاملين لتلقي اللقاح والمحددة بـ 15 يوماً، فإنها تعتبر محدودة، ناهيك عما يتضمنه التعميم من إلزام مباشر باللقاح للمواطنين، وإلا فلن يتمكن هؤلاء من إجراء أية معاملة رسمية لعدم قدرتهم على دخول دوائر وزارة الداخلية وفقاً لمضمونه، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه من الممكن أن يصدر مثل هذا التعميم بمضمونه من قبل وزارات أخرى، ما يعني مزيداً من الصعوبات في مراجعة الدوائر الحكومية بالنسبة للمواطنين ومعاملاتهم.

كذلك فإن هذا يعني أيضاً المزيد من الازدحام على مراكز إعطاء اللقاح خلال هذه المدة المحدودة، مما يخلّ أصلاً بالإجراءات المتبعة للوقاية من الإصابة بالعدوى!

التعميم أعلاه صدر استناداً لتوجيهات الحكومة بجلستها المؤرخة في 2022/3/22، والتي أقرت خلالها ما يلي: «وفي ملف اللقاح المضاد لفيروس كورونا، وحرصاً على اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها ضمان السلامة العامة، فقد منح المجلس مهلة محددة لكافة العاملين في الدولة للمبادرة إلى تلقي اللقاح أو إبراز وثيقة رسمية تبين أن العامل غير مصاب بالفيروس، حرصاً على عدم نقل العدوى إلى المؤسسات والجهات العامة، كما طلب من جميع الوزارات العمل مع وزارة الصحة لانتهاج من إعطاء اللقاح للعاملين في الجهات العامة بالسرعة القصوى بما يسهم بكسر حلقة العدوى ويحقق السلامة العامة».

نسبة متلقي اللقاح محدودة

التعميم والتوجيه أعلاه تبدو مبررات مضمانيها مشروعة صحياً، فحسب وكالة سانا بتاريخ 2022/3/23، نقلاً عن مديرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة الدكتورة رزان الطرابيشي: « وصل عدد الأشخاص الذين تلقوا اللقاح ضد فيروس كورونا بشكل كامل إلى مليون ومئة ألف شخص، بينما تجاوز عدد من تلقوا الجرعة الأولى مليوناً وتسعمئة ألف، والأشخاص

فقدان الثقة

يرى البعض أن الفساد الذي استفحل استغلالاً لأزمة كورونا، ابتداءً من انقطاع الأدوية، وليس انتهاءً بفحوصات الـ PCR وأخيراً الإلزام بالحصول على بطاقة لقاح، أدى إلى فقد جزء كبير منهم ثقته في أهمية اللقاح، أو في جدواه، إضافةً طبعاً إلى ما ينشر ضمن منصات التواصل الاجتماعي من شائعات وخط للمعلومات بين الصحيح منها والخاطئ.

وقد قال أحد المواطنين تعقيباً على الخبر: «طيب إذا خايفين علينا من كورونا.. خافوا علينا من ارتفاع الأسعار وقلة العمل.. المواطن ما عاد تهمة الحياة وقت يكون عاجز عن تأمين قوت أبنائه!»

الاستغلال وأوجه الفساد

التعميم أعلاه، وضمن الخطة الزمنية الموضوعية لتلقيه، قد يفتح باب فساد جديد يمكن الاعتماد عليه كمصدر جيد للتهب، إذ ليس مستبعداً أبداً أن يتم تزوير بطاقات اللقاح وبيعها مقابل مبلغ مالي جيد، من دون الحصول على اللقاح فعلياً، أي تحويل الموضوع برمته إلى سوق سوداء «صحية» تُضاف إلى مول الأسواق السوداء المفتوحة على جميع الأزمات التي تمس حياة الناس بشكل مباشر، وهذا ليس مستغرباً، فقد سبق أن أعلن في محافظة طرطوس عن وجود حالات خلل وتزوير بمنح بطاقات لقاح كورونا، حيث يتم دفع مبالغ مالية للحصول على البطاقة دون أخذ اللقاح!

أهالي المعضية وحاجز السومرية

التي قبله، فجميعها تقوم بنفوس المهام الأمنية!

فالمشكلة بالنسبة للمواطنين ذات طابع يومي متكرر، لذلك يبدو أن عامل الزمن المهدور، والتعب والإرهاق المصاحب له على الحواجز المتتالية، وكأنه غير مهم بالنسبة للقائمين على الأمر، فكل من هذه الحواجز يعمل بمعزل عن الآخر، وكل ذلك على حساب وقت وجهد وتعب المواطنين «طلاب جامعيين يسعون إلى تحصيل علمهم، وعمال يبحثون عن أرزاقهم، ومراجعين لدوائر الدولة لإنجاز بعض معاملاتهم، ونساء وشابات بين كل هذا وذاك».

هؤلاء لا يعرفون كيف من الممكن أن تُحل مشكلتهم اليومية والمستمرة تلك، عبر آلية للتنسيق فيما بين الحواجز، أو من خلال تخفيض عددها، وربما الأسهل أن يتم منحهم «بطاقات مواطنة» معتمدة من قبل الحواجز بعد التفتيش لمرة واحدة وانتهينا، غير بطاقتهم الشخصية الرسمية التي من المفترض أنها كافية، بدلاً من الانتظار والتفتيش عند كل عبور من هذه الحواجز!

سبب شدة الازدحام

الأمر لا يقتصر على القادمين من بلدة المعضية فقط، بل يشمل كل القادمين من محاور جديدة عرطون وجديدة الفضل وقطنا وعرطون البلد، حيث لا بد لهؤلاء من المرور من هذا الحاجز عند قدومهم إلى العاصمة، وهو ما يسبب المزيد من الازدحام عنده، علماً أنه يوجد حاجزان عند مدخل جديدة عرطون، يشمل جديدة الفضل وقطنا وعرطون البلد أيضاً، كذلك يوجد حاجزان عند الدخول أو الخروج من معضية الشام إلى دمشق!

مع التقدير ولكن!

إن الوضع الأمني في جميع هذه البلدات مستقر ومستتب، وجميع أجهزة الدولة متواجدة في هذه البلدات، بما في ذلك الأجهزة الأمنية، بل إن بعضها لم يخرج من سيطرة الدولة أصلاً خلال السنوات الماضية، ومع ذلك فإن المبررات الأمنية لها طبيعتها وضرورتها التي يقدرها المواطنون.

لكن بالمقابل فإن عامل الزمن المهدور على هذا الحاجز ينفى مبررات وجود الحواجز



الدور لتفتيش بطاقات الركاب الشخصية معه، ولتتنفس الصعداء عند الانتهاء من هذا الإجراء أخيراً!

وهذا الأمر لا علاقة له بالظروف الجوية، برداً أو حرّاً، وما على المواطنين إلا تحمل متغيرات الحالة الجوية رغماً عنهم، ناهيك عن وقتهم المهدور!

■ مراسل قاسيون

فأما أن تنزل من سيارة السرفيس أو التاكسي لتتمر السيارة وسائقها على الجهاز، ناهيك عن تقديم بطاقتك الشخصية من أجل الفيش، أو أن تذهب أنت والسيارة فوراً إلى الفيش، وليقف السائق وقتاً طويلاً إلى أن يأتيه

عند الصباح، وفي وقت ذهاب الموظف إلى وظيفته، وذهاب الطالب إلى مدرسته أو جامعته، والمواطن إلى عمله، ما على هؤلاء إلا الانتظار على حاجز السومرية لوقت طويل، يصل أحياناً إلى ما يقارب الساعة، أكثر أو أقل، نتيجة الازدحام الشديد، ولتسرع وكانك فادم من دولة أخرى، بل ربما من دولة علاقاتها معنا سيئة!

العاملون في الدولة ومناسبات البؤس



فتحت السورية للتجارة باب التقسيط للمواد الغذائية المتوفرة في المؤسسة للعاملين في الجهات العامة، بسقف 500 ألف ليرة بدون فائدة، وبمدة تقسيط 12 شهراً، وذلك بمناسبة حلول شهر رمضان.

■ عادل إبراهيم

المؤسسة وعبر صفحتها الرسمية أطلقت على عملية التقسيط للذائيات تسمية «قرض رمضان»، وربما في ذلك إشارة واضحة إلى أن العاملين في الدولة، وبحسب الأجور الهزيلة التي يتقاضوها، عاجزين عن تأمين المتطلبات الغذائية لهذا الشهر «الكريم»، وبأن هذه المتطلبات الغذائية تحتاج بالحد الأدنى إلى هذا المبلغ!

■ مؤشرات رقمية عن مناسبات البؤس

عكفت السورية للتجارة خلال السنوات الماضية على استثمار آليات البيع بالتقسيط للعاملين في الدولة تحت يافطات المناسبات، ولعل مراجعة لهذه المناسبات خلال أعوام 2020-2021-2022 وسقوف القروض الممنوحة خلالها من قبل المؤسسة تسلط بعض الضوء على ما آل إليه وضع العاملين في الدولة خلال هذه السنين من بؤس متزايد!

ففي عام 2020، وبمناسبة عيد الأضحى، فتحت المؤسسة باب التقسيط للعاملين في الدولة بسقف 150 ألف ليرة دون فوائد ولمدة 12 شهراً، وذلك للمواد الغذائية وغير الغذائية، أي بقسط شهري 12500 ليرة، وهو يعادل 40% من وسطي الأجر في حينه. وفي عام 2021، وبمناسبة عيد المعلم وعيد الأم، فتحت المؤسسة باب التقسيط للعاملين في الدولة بسقف 300 ألف ليرة دون فوائد

ولمدة 12 شهراً أيضاً، ولكافة السلع والمواد لديها، أي بقسط شهري 25000 ليرة، ما يعادل 40% من وسطي الأجر عندها. وفي هذا العام وبمناسبة شهر رمضان كان سقف التقسيط 500 ألف ليرة وللمواد الغذائية فقط، أي بقسط شهري 42000 ليرة، وهو ما يعادل 40% من وسطي الأجر الحالي.

المؤشرات أعلاه تُعبّر بشكل مكثف عن واقع متغيرات أجور العاملين خلال هذه الأعوام، وعن واقع مسيرة عجزهم عن تأمين احتياجاتهم بموجبها!

فهل من بؤس أشد من أن يكون وسطي الأجر بحدود 100 ألف ليرة، بينما تكاليف الغذاء لوحدها خلال الشهر لا يغطيها مبلغ 500 ألف ليرة بالحد الأدنى؟!!

■ مناسبة تريح وتسويق ليس إلا!

مناسبات البؤس السنوية، بعد غياب فرحتها وبهجتها منذ سنوات، تعتبر فرصة للتجار من أجل جني المزيد من الأرباح الاستغلالية من جيوب العباد، كذلك هي مناسبة وفرصة للسورية للتجارة للتربح على حساب العاملين، ولتسويق موادها وسلعها، بما فيها الرائد منها، التي هي بالأصل مواد وسلع التجار والموردين، بغض النظر عن كيفية شرائها من قبل المؤسسة، شراءً قطعياً أو عبر البيع بالامانة، بالإضافة إلى كون أسعار السورية للتجارة لبعض المواد والسلع الغذائية تعتبر أعلى من أسعار شبيهاتها في السوق، ناهيك عما يمكن أن يقال عن نوعيتها ومواصفاتها!

فالأرباح المحققة للسورية للتجارة لتجارة جراًء

البيع بالتقسيط للعاملين في الدولة، بهذه المناسبة «الفرصة» أو غيرها، سيتم تقاسمها فيما بينها وبين الموردين بحسب نسب وهوامش الربح المعمول بها من قبلها، وإن لم تتقاض فوائدها من العاملين لقاء عملية التقسيط تلك.

وبكل اختصار، وبعيداً عن بريق وبهجة عملية التقسيط المعلن عنها، فإن المستفيد من هذه العملية أولاً وأخيراً هم بعض حيتان السوق من التجار.

فالعامل المعتر في الجهات العامة، الذي لن تُشبع أسرته الغذائية المسقوفة بمبلغ 500 ألف ليرة، سيستمر بتسديد مصروف غذاء هذا الشهر على مدار عام كامل!

وطبعاً كل ذلك معروف ومدرك من الحكومة، لكن أذن طين والأخرى عجين!

الحمى المالطية تصيب بعض رؤوس الثروة الحيوانية في دير الزور



تعتبر محافظة دير الزور من المناطق الهامة على مستوى الإنتاج الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، وهناك مساع لإعادة الاعتبار لهذا الإنتاج، وخاصة ما يتعلق بالإنتاج الحيواني، رغم كل الصعوبات في ذلك.

■ مراسل قاسيون

بعيداً عن الدور الحكومي المفترض، فإن المساعي الأهلية جادة إلى إعادة القطعان إلى سابق عهدها، ورغم كل الصعوبات التي تواجه هذه المهمة، لكن الهام مؤخراً، وبحسب بعض أبناء المحافظة ومربي الثروة الحيوانية فيها، هو ظهور أعراض الإصابة بالحمى المالطية في بعض رؤوس القطعان في المحافظة، أبقار وأغنام.

فقد أدى واقع الجفاف وشح الأمطار إلى تراجع الغطاء النباتي في المنطقة، وبسبب

وبحسب الأخصائيين فإن الحمى المالطية يعتبر مرض معدياً، وهو مزمن، ويصيب الأغنام والأبقار، وينتقل إلى الإنسان وبالعكس، لذلك يعتبر من الأمراض الخطرة على الصحة والسلامة العامة.

الأمر ربما يحتاج إلى قرع ناقوس الخطر، دون المبالغة والتهويل طبعاً، فالموضوع لا يقتصر على ما قد يتم خسارته بسبب المرض من رؤوس ماشية فقط، أغنام وأبقار، بل وأيضاً خسارة جزء من منتجاتها (لحوم وحليب ومشتقاته من الألبان والأجبان)، فالخسارة هنا مركبة، يتحمل جزأها الأهم المربون، والجزء الآخر يتحمله المستهلكون.

أما الأخطر في الأمر فهو إمكانية انتقال العدوى بين القطعان، بما في ذلك وصولاً للإنسان، الأمر الذي يفرض رفع جاهزية وزارة الزراعة، ومديرية الثروة الحيوانية فيها، وجهاتها التابعة في المحافظة، لتدارك الأمر ورصده وتطويره ومعالجته قبل أن تصبح الكارثة محققة، على القطعان والإنسان. برسم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

أدى إلى تراجع في صحة وسلامة ومناعة بعض قطعان الثروة الحيوانية في المحافظة، الأمر الذي أدى إلى إصابة بعضها مؤخراً بمرض الحمى المالطية، بحسب مشاهدات الأعراض المصاحبة لهذا المرض من قبل بعض المربين.

قلة الأعلاف، وعدم توفيرها بالكميات الكافية وبالسعر المناسب، تم ترك المربين تحت رحمة بعض التجار المتحكمين بهذه المادة، نوعاً وسعراً، وكذلك الحال مع الأدوية البيطرية الضرورية لسلامة القطعان. ما سبق، مع غيره من الأسباب الأخرى،

ماكرون يريد خطة طوارئ للأمن الغذائي وميلانشون يحشد قواه



اقترح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يوم الجمعة خطة طوارئ للأمن الغذائي تتوافق عليها مجموعة الـ 7 وذلك من أجل التعامل مع «خطر مجاعة» محتمل في عدة دول إثر توتر الأوضاع في أوكرانيا خلال الفترة المقبلة على حد قوله.

■ ملاذ سعد

وكان وزير الزراعة الفرنسي جوليان دونورماندي قد أشار في وقت سابق أن بلاده لا تعاني من تهديد بانقطاع الأغذية عنها معتبراً أن فرنسا لديها اكتفاء ذاتي بالزراعة إلا أنه أكد بأن الموضوع الأوكراني سيتسبب بأزمة غذائية عالمية.

كان وقع هذه التصريحات على الشعب الفرنسي غير مرض على الإطلاق، معتبرين التصريحين تمهيداً لأزمة غذاء مقبلة علماً أن فرنسا ليست الوحيدة التي تشير إلى هذا الأمر بين الدول الأوروبية. ويبدو أن الحكومة الفرنسية تواجه معارضة قوية وتتوسع باطراد داخل البلاد، حيث تعود التظاهرات الشعبية والسياسية على التحرك مجدداً، نذكر منها تجمعاً لجمعية فرنسية تدعى «تقارب فرنسا وروسيا» أمام مبنى القنصلية الروسية في مدينة مارسيليا الفرنسية يوم 19 آذار داعية إلى السلام مع موسكو ورفضها لحلف الناتو، وجاء في بيان صادر عنها أن «الولايات المتحدة توجع نار الحرب في أوروبا بموافقة السياسيين الأوروبيين! الفرنسيون يدفعون أكثر من 2 يورو مقابل لتر واحد من البنزين ولن نتمكن

تدفئة أنفسنا الشتاء المقبل. أولئك الذين يزداد ثراؤهم باستمرار لن يعانون من هذه الزيادات». وفي اليوم التالي خرج الآلاف من الفرنسيين للتظاهر في العاصمة باريس ومدن أخرى احتجاجاً على ارتفاع الأسعار والعنصرية وعنف الشرطة، وفي اليوم نفسه خرجت تظاهرات حاشدة وصلت إلى 100 ألف مشارك دعماً للحزب الفرنسي اليساري بقيادة جان لوك ميلانشون مطالبين بالتغيير في البلاد خلال تجمع انتخابي له، وذلك قبل 3 أسابيع من موعد الانتخابات الرئاسية الفرنسية.

على الهامش، كان من اللافت تصريح ماكرون خلال مؤتمر صحفي له قدم خلاله برنامج الانتخابي في 17 آذار بالقول «أجد التأكيد على كل ما قلته، في عام 2019 قلت إن الناتو بحالة موت دماغي وهذا كان صحيحاً من ناحية إستراتيجية ومبادئ عمل المنظمة» لكنه اعتبر أن «روسيا صعقتنا، مما أعادنا للحياة» وهو بذلك يحاول حشد تأييد الأمريكيين والقوى الأوروبية الداعمة لاستمرار الناتو خلال الانتخابات المقبلة في مقابل الرفض الشعبي الفرنسي له وللعضوية فيه.

وفي 22 آذار تجمع المئات من سائقي الشاحنات والإسعاف وسيارات الشرطة وغيرهم في مدينة ليوريان احتجاجاً على ارتفاع أسعار الوقود. يشير العديد من المحللين بالإضافة إلى استطلاعات للرأي أن ماكرون قد انخفضت شعبيته بشكل كبير، وفي المقابل يبرز ميلانشون بوصفه المرشح الأوفر حظاً في البلاد، إلا أن ذلك لن يجري تأكيده بطبيعة الحال إلا في موعد الانتخابات المقبلة وما ستضمه من خلافات وتجادبات سياسية بين مختلف الأطراف.

العراق يفشل في انتخاب رئيس الجمهورية والأزمة السياسية جارية



لا تزال القوى السياسية في العراق تشهد انقساماً كبيراً مع توتر الأوضاع السياسية في البلاد حيث تتخذ الانتخابات الرئاسية وتشكيل الحكومة عنواناً لها في هذه المرحلة.

■ حمزة طحان

البلاد ولم تتفع العراق والعراقيين، بل يمكن القول إنها أضرت به عاماً بعد عام كما يدعي البعض. إن السبب في ذلك هو «التوافق» أو الحكومات التوافقية السابقة وما جرى فيها من تقاسم الكعكة... جربنا في العملية السابقة عدم تقاسم الكعكة معهم، ولم ينفذ ذلك، واليوم نرى أننا يجب أن نخرج من

يحاول التيار الصدري في العراق بعد فوزه بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية السابقة تشكيل «حكومة أغلبية وطنية» وأوضح زعيمه مقتدى الصدر ذلك بالقول في 21 آذار أن الحكومات التوافقية «توالت على

عنى «التوافق» إلى فضاء الأغلبية، ومن عنى الطائفية إلى فضاء الوطنية، وهي أعني تشكيل حكومة أغلبية وطنية». وقيل انعقاد جلسة البرلمان لانتخاب رئيس الجمهورية دعا الصدر جميع الأطراف السياسية والمستقلين إلى الانخراط بجدية وبروح وطنية في هذا الأمر، إلا أن الاجتماع الذي جرى يوم السبت انتهى من غير أي تقدم، حيث فشل البرلمان في تحقيق النصاب من أجل انتخاب رئيس للجمهورية بعد مقاطعة 126 نائباً برلمانياً وحضور 202 نائب.

بعد ذلك أعلن البرلمان عن تحديد يوم الأربعاء موعداً جديداً لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية. إن الأزمة السياسية الجارية في العراق مرتبطة بشكل مباشر مع موازين القوى الدولية والإقليمية المتحركة بوتيرة سريعة، فانخفاض الوزن الأمريكي بعد انسحاباته الكبيرة من العراق خلال العامين الماضيين، وتغير ميزان القوى بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة قد غيرا العديد من المعادلات السياسية، وذلك بالتوازي مع الضغط الشعبي المتزايد المطالب بتغيير المنظومة

العراقية برمتها. تكمن مشكلة القوى السياسية العراقية بالعمق منها بالعمل في عقلية المحاصصة وسط أزمة اقتصادية عالمية ومحلية لا تتيح مجالاً لأي تقاسم دون أن يكون من حساب أطراف أخرى وأولها الشعب العراقي الذي يتدهور وضعه المعاشي يوماً تلو آخر منذراً بانفجار موجة شعبية في أية لحظة، وهذا الصراع بين القوى السياسية العراقية ينذر بدوره بالتحول إلى صدامات ميدانية، ونستذكر هنا الخلاف الذي جرى بين الحشد الشعبي والجيش العراقي بعد إصدار الحكومة قراراً بتوقيف أحد قيادات الحشد، ومن جهة أخرى لا تزال عمليات استهداف واغتيال الناشطين العراقيين جارية، بالتوازي مع الصدامات العشائرية التي تجري كل حين. إن ما يتطلبه العراق بالدرجة الأولى وما يعبر عنه الشعب العراقي والقرار البرلماني الصادر في بدايات عام 2020، هو إخراج جميع القوى الأجنبية المتواجدة في البلاد وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ليتسنى للقوى الشعبية والوطنية بوصفهم الأغلبية في العراق وأصحاب الوزن الأكبر من فرض مطالبهم ومصالحهم بالتغيير.

الصورة عالمياً

دعوات لاستبعاد روسيا من مجموعة العشرين



دعا الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال مؤتمر صحفي له في مدينة بروكسل في 24 من الشهر الجاري إلى استبعاد روسيا من عضوية مجموعة العشرين الاقتصادية ودعوة أوكرانيا إلى حضور القمة المقبلة عوضاً عنها مؤكداً أن «بعض الدول الأخرى لا توافق على مثل هذه الخطوة».

الدولي، والذي تحتاج إليه الدول الغربية في ظل أزمتها أساساً، فلن تكون روسيا المتضررة من هكذا قرار في نهاية المطاف، بالمثل من العقوبات الغربية عليها والتي أدت وتؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعار الطاقة والوقود والمواد الغذائية في الولايات المتحدة والدول الأوروبية... ما يبدو عليه الأمر أن بايدن يطلق تصريحات إعلامية تهدف إلى الاستفزاز والإيحاء بفعل شيء ما.. أي شيء، بمقابل هزائم وتراجع الولايات المتحدة المزمع.

المتحدة أن استبدال روسيا في مجموعة الـ 20 هو شأن المجموعة نفسها ولا تبت الأمم المتحدة قضايا كهذه إلا أنه استذكر موقف الأمين العام أنطونيو غوتيريش من منظمة السياحة العالمية قائلاً «غوتيريش يخشى وضع سابقة ضارة لعمل النظام التعددي إذا تم تعليق عضوية روسيا في منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة». لكن من الناحية العملية فمن غير المرجح أن يتم استبعاد روسيا من مجموعة العشرين، خاصة وأن هدف المجموعة الرئيسي يتمثل بتعزيز الاستقرار المالي

وكان في اليوم السابق منه قد صرح المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف أنه لا يزال «من السابق لأوانه» الحديث حول ما إذا كان سيشارك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في قمة مجموعة الـ 20 المقبلة من عدمه أواخر العام الجاري. وبالرد على تصريح بايدن أكدت الخارجية الصينية عبر الناطق باسمها وانغ ونجين بأن روسيا دولة هامة في مجموعة العشرين وأنه «لا يحق لأي عضو استبعاد دولة أخرى». بينما قال المتحدث باسم الأمين العام للأمم

النووي الإيراني «الأيام» التي فصلنا عن الاتفاق امتدت شهوراً!

بعد ضمان الشروط التي وضعها موسكو امام الاتفاق النووي الإيراني وإعلانها عن استلام تعهد أمريكي مكتوب حول الضمانات التي طلبتها لا يزال الاتفاق النووي في أروقة المفاوضات، مما يدل أن «الشروط الروسية» لم تكن السبب الوحيد لتأخير التوقيع المنتظر!



أعلن مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية، وكبير مفاوضي طهران علي باقري كني عزم بلاده على الوصول إلى اتفاق نهائي حول برنامجها في فيينا ولكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن الوصول إلى هذا الاتفاق مرهون بأن «يتحلى الجانب الأمريكي بالواقعية» حسب تعبيره.

وجاءت تصريحات كبير المفاوضين الإيرانيين خلال اجتماع عقده مع مسؤول مسؤول السياسة الخارجية ومنسق مفاوضات فيينا في الاتحاد الأوروبي إنريكي

مورا في طهران يوم الأحد 27 آذار الجاري. ومن المفترض أن يتجه مورا إلى واشنطن لمناقشة القضايا العالقة في الاتفاق. ومن المثير للانتباه أن التصريحات المتفائلة التي تصدر عن معظم الأطراف

حول اقتراب موقع العودة إلى الاتفاق النووي لم تصل إلى النتيجة المرجوة، ويبدو أن التفسيرات التي يجري تقديمها لا تزال قاصرة عن الإجابة حول السبب الرئيسي لتأخر الاتفاق مما يجعل التفسير الأقرب إلى الواقع

في ظل الإعلان الأمريكي الواضح عن ضرورة إنجاز هذا الاتفاق بأسرع وقت، هو أن إيران ترى عامل الوقت لصالحها وأن التراجع الأمريكي المتسارع يجعل توقيع الاتفاق غداً أفضل من توقيعه اليوم!

- أعلن الرئيس الروسي بأن روسيا قررت تحويل مدفوعات الغاز إلى أوروبا و«الدول غير الصديقة» إلى الروبل الروسي بدلاً من الدولار أو اليورو التي وصفها بـ«المعرضة للخطر».

- قال وزير الخارجية الصيني وانغ يي: إن الصين تفت على الجانب الصحيح من التاريخ بشأن الأزمة الأوكرانية، كما سيثبت الوقت ذلك

- قال وزير الخارجية القطري إن بعض الدول تدرس «نظاماً موازياً» لتسعير النفط. وأكد إن الصراع في أوكرانيا، وتداعياته الجيوسياسية، يدفع بعض الدول لاستكشاف طرق جديدة لتسعير النفط بغير الدولار.

- قال مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك ساليان، إن الإدارة الأمريكية تعتبر الضربات الصاروخية التي شنّها الحوثيون على مواقع «أرامكو» في جدة «هجمات إرهابية».

- قدمت قوات الحماية النووية والبيولوجية والكيميائية الروسية، إحاطة جديدة حول الوثائق التي اكتشفتها القوات الروسية أثناء عملياتها العسكرية في أوكرانيا، والمرتبطة بالبرنامج البيولوجي العسكري الأمريكي.

- خرج أكثر من 100 ألف شخص في مظاهرات في العاصمة الإسبانية مدريد ضد التخلي عن المزارعين والريف. وفي ظل الاستياء الاجتماعي المتزايد بسبب الزيادة في تكلفة الغذاء والطاقة والوفود

هل يمكن لروسيا إنقاذ العالم العربي



مليون نسمة، الجزائر والسودان: 45 مليون نسمة لكل منهما»، وكذلك التي تشهد صراعات ونزاعات عسكرية مسلحة «اليمن وليبيا وسورية وفلسطين المحتلة»، أو تلك التي اجتاحتها الأزمات الداخلية «لبنان»، أو التي تواجه أوضاعاً سياسية داخلية غير مستقرة ومزعجة «العراق».

كما أن الدول التي لديها استقرار نسبي مثل الأردن، التي يوجد على أراضيها قرابة 674 ألف لاجئ سوري وفقاً لإحصاء 28 شباط 2022». تخاف النخب فيها بشكل متزايد من احتمالات زعزعة الاستقرار السياسي المحلي، تخشى النخب والسلطات الحاكمة في هذه البلدان من إمكانية حدوث أعمال شغب بسبب الغذاء، تعيد إلى الأذهان شعارات «الربيع العربي». في مملكة البحرين كمثل، قد يؤدي تضخم أسعار الغذاء، واحتمال نقصه، إلى حدوث اضطرابات تشبه تلك التي اشتعلت بين شباط وحزيران من عام 2011.

لم ينس حكّام الدول العربية أبداً أن المبادرين والمشاركين في موجات الاحتجاجات الأولى في 2011 و2012 قد طالبوا بالحرية والنخب. كان الشعار الرئيسي «لثورة الياسمين» في تونس هو «خبز وماء، ولا بن علي». بالنظر إلى أن الأمن الغذائي في تونس كان يعتمد بشكل مباشر على شحنات القمح الأوكراني «ما قيمته 242 مليون دولار أمريكي في 2019، وما مجموعه 770 مليون دولار أمريكي بين 2016 و2020»، يمكن أن يتزامن توقف الشحنات المستوردة مع تفشي وتكثف السخط الاجتماعي الموجود بالفعل، ويحوّله إلى عدم استقرار.

بحسب قاعدة بيانات UN Comtrade بين عامي 2016 و2020، كانت مصر - وهي المستورد الأكبر في المنطقة - قد اشترت قمحاً بقيمة 7.39 مليار دولار من روسيا، وبقيمة 2.34 مليار دولار من أوكرانيا.

وفقاً لإحصاءات فاو، كانت روسيا أكبر مصدر للقمح على مستوى العالم «ما قيمته 7,92 مليار دولار»، تليها الولايات المتحدة «ما قيمته 6,32 مليار دولار»، ثم كندا «ما قيمته 4,5 مليار دولار»، وبعدها فرنسا «ما قيمته 3,59 مليار دولار»، لتأتي أوكرانيا في المركز الخامس «ما قيمته 3,59 مليار دولار».

استحوذت روسيا وأوكرانيا معاً على حوالي 30,5% من إجمالي المبيعات. علاوة على ذلك، كانت أوكرانيا أكبر مصدر للذرة. وفقاً لقاعدة بيانات الأمم المتحدة بين عامي 2016 و2020، بلغت قيمة إجمالي الصادرات من الذرة 15 مليار دولار، بالمقارنة مع روسيا التي بلغت قيمة صادراتها 3 مليارات دولار. لهذا ليس من المفاجئ أن سعر طن من القمح المعد لغذاء البشر في بورصة باريس للعقود الآجلة MATIF قد ارتفع من 197,25 يورو في تموز 2021 إلى 265 يورو في شباط 2022، ثم إلى رقم قياسي 396 بعد عدة أيام في 7 آذار. أعرب العديد من المحللين عن مخاوفهم المعقولة من أن الأزمة الأوكرانية الحالية يمكن أن تؤدي إلى التضخم وعواقب أخرى، والتي سيكون تأثيرها أكبر من تأثير الركود الكبير في 2008. سيكون من المناسب الاقتباس من غيلبرت هوغو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الذي كان يحذر من ارتفاع محتمل في أسعار المواد الغذائية، وكذلك المجاعة - وهو أمر وفقاً للسيد هوغو، يهدد الأمن الغذائي على مستوى العالم، الأمر الذي يعزز التوترات الجيوسياسية.

الخوف من زعزعة الاستقرار

ينتهي الأمر بالدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتكون ضمن المجموعة المهددة بالخطر، لا سيما تلك التي تضم عدداً كبيراً من السكان «مصر: 106

يضع الوضع المتوتر دولياً «الدول العربية» في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وضع حرج غذائياً. يتزامن ذلك مع محاولات الغرب الإضرار بروسيا واقتصادها، ما يمنحها فرصة للانفتاح أكثر على هذه الدول وسد الفجوة الغذائية القائمة، والتي ستعمق في المستقبل القريب. فهل ستتمكن روسيا من ابتكار بدائل تجارية تضعف قدرة الغرب على تعطيل التجارة مع العالم العربي، التجارة المربحة للطرفين.

■ إيغور مانفيف

ترجمة: أوديت الحسين

كان للاتحاد السوفييتي فيما مضى قدرة على التجارة مع الكثير من الدول، ومن بينها دول عربية، بالاعتماد على تسوية المدفوعات ووسائل تبادل مناسبة أخرى، الأمر الذي يمكن لروسيا الاعتماد عليه وإعادة صياغته وإحيائه. يعني تمكن روسيا من سد الفجوات الغذائية، وتعويض الدول التي ستعاني بسبب الضائقة الغذائية العالمية، تمكن روسيا من المضي خطوة في المساهمة في تكوين نظام عالمي جديد لا يكون للغرب، ولا لمؤسساته، ولا لمنظوماته الإنسانية، الكلمة العليا فيه. من المهم أن ندرك بأن هذا السيناريو يأتي في وقت من الأزمات الاقتصادية العالمية الكبرى، متزامناً مع تحذيرات منظمة الأغذية العالمية التابعة للأمم المتحدة من أن المجاعة العالمية تهدد بضرر 811 مليون إنسان يعانون من الجوع بالفعل، وبأنها قد تفتك بشعب دول ممزقة مثل سورية ولبنان واليمن وغيرها.

أزمة غذائية متعمقة

في 12 آذار، أعلن دينيس شميغال، رئيس وزراء أوكرانيا، أنه سيتم فرض حظر أو قيود صارمة على صادرات القمح والحنطة السوداء والبيض والزيت والسكر وغيرها من الأطعمة. لم تثر رسالته الكثير من الأحماس نظراً لأن الزراعة الأوكرانية مشلولة إلى حد كبير. عطلت الأعمال العسكرية

الاتصالات الاقتصادية وأعمال النقل والأعمال اللوجستية، وقيدت الملاحة في بحر آزوف والبحر الأسود. ميناء ماريوبول الأكبر على بحر آزوف لا يعمل، بينما قامت السلطات الأوكرانية منذ 25 شباط - بشكل كلي أو جزئي - بإيقاف العمل في موانئ خيرسون ونيكولايف وأوديسا وإزمائل وغيرها. ورغم تأكيد كييف فيما يخص دعم الدولة للمصنعين الزراعيين، فعلى الأوكرانيين أن يتحضرُوا لعدم بدئهم بالزراعة في الوقت المحدد في عام 2022، ناهيك عن استئخاف التصدير بشكله الكلي في المستقبل المنظور.

من ناحية أخرى، يصعب تحديد تأثير العقوبات المشددة ضد روسيا على السوق الزراعية الروسية وصادراتها الزراعية. أجبرت حالة عدم اليقين هذه، جنباً إلى جنب مع الرغبة في منع التلاعب بالأسعار في السوق العالمية - الحكومة الروسية في 14 آذار على حظر تصدير القمح والجاودار ومزيجهما «الماسلين» والشعير والذرة حتى إلى دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي حتى 30 حزيران 2022، وتصدير السكر إلى دول ثالثة حتى 31 آب.

حتى قبل بداية العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، قدر خبراء منظمة الأغذية العالمية التابعة للأمم المتحدة «فاو» بأن تناقص المحاصيل كان له تأثير سلبي على الاضطرابات في سوق الحبوب العالمية، لتصبح هيمنة روسيا وأوكرانيا على مبيعات القمح العالمية عاملاً إضافياً. في عام 2020،

نظراً لتقلبات السوق بسبب العملية العسكرية في أوكرانيا والعقوبات المشددة ضد روسيا المفروضة من قبل الغرب تواجه مصر عجزاً حاداً في العروض

غذائياً والحفاظ على استقراره؟

ويزيد في عزلة الغرب، علاوة على الأرباح التي ستفوت المصنرين الأوكرانيين ومن يقف خلفهم. سيستخدم الغرب بالتأكيد الدعاية السلبية والضغط السياسي والتلاعب بمتطلبات جودة الحبوب «كمثال: تحديد متطلبات محتوى الشقران عند الصفر أو ما يقرب من الصفر، الأمر الذي دفع مصر في عام 2018 إلى رفض بعض القمح المصدّر من روسيا باعتباره معيباً». قد ترفض بعض الهيئات الدولية التي يسيطر عليها الغرب، مستخدمة القيود الغربية كدريعة، تمويل أية مساعدات إنسانية مصدرها من روسيا، وقد يعني هذا تحدياً كبيراً يجب أخذه في الحسبان. وسط البيئة القائمة المليئة بالعقوبات المكثفة التي تستهدف إسقاط روسيا ومنعها من التعامل مع العالم الخارجي، ستحتاج روسيا إلى ابتكار نهج شامل لتوسيع تجارتها الخارجية مع الدول الراغبة بعد الانصياع للغرب، ومنها العالم العربي. يعني هذا إدخال آليات جديدة وفعالة، مثل المدفوعات بالعملة الوطنية وتسوية المدفوعات - وهو أمر يجدر بروسيا أن تقوم به مستندرة تجربة الاتحاد السوفييتي الناجحة في الإتجار مع دول مثل الهند، لتعيد صياغته وإحيائه مع دول مثل مصر والمغرب والجزائر، حيث شحنت روسيا 60 ألف طن من القمح في حزيران 2021 بعد خمس سنوات من التوقف. كما سيكون من المناسب في المقام الأول استغلال اهتمام البلدان الراغبة بتلقي المنتجات الروسية، بمبادلتها بصادراتها الزراعية الخاصة، مثل الحمضيات والخضراوات الموسمية.

كما أنّ أسواق دول شبه الجزيرة العربية ذات أهمية كبيرة. فقد تمكنت روسيا من تحقيق نجاحات محددة هناك. فكما ذكرت تقارير «روسيلخوزنادزور» المصلحة الاتحادية للإشراف البيطري والصحة النباتية»، فقد شحنت روسيا 916 ألف طن من القمح إلى المملكة العربية السعودية اعتباراً من كانون الثاني 2022، وهو رقم أعلى بستة أضعاف من الصادرات الزراعية الروسية إلى السعودية في العام الماضي. كما قام السعوديون بين 1 حزيران 2020، و13 كانون الثاني 2022، باستيراد 2,9 مليون طن من الشعير من روسيا.

كما يمكن لروسيا أن تعمل مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على برامج أعمق وأكبر من تصدير الغذاء إليها بشكل مباشر. ففي حال وجود اتفاقيات مفيدة متبادلة بين هذه الدول وروسيا تغطي مجموعة واسعة من مجالات التعاون، بما في ذلك قدرة هذه الدول على الاستفادة من التكنولوجيا الروسية المتطورة، فمن الممكن قيام دول الخليج بتمويل عمليات تسليم إنسانية موسعة من القمح الروسي إلى اليمن وسورية وليبيا، الأمر الذي سيحجم قدرة الغرب على التحكم بتمويل المؤسسات والمنظمات الإنسانية. في الختام، يجب أن ندرك بأن قدرة روسيا الواعدة على لعب دور أكثر نشاطاً في ضمان الأمن الغذائي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من شأنه أن يساهم في حل مهام ذات أولوية في روسيا، مثل دعم المزارعين الروس لتأمين أسواق مستقرة، وكسب مصادر دخل إضافية للخزينة الروسية.

■ بتصرف عن:

Suspending Ukraine's Agricultural Exports: Will Russia Save the Arab World from Food Riots



في ليبيا، البلد الذي مزقته الحرب الأهلية بعد إسقاط الناتو للدولة فيه. وسط التطورات في أوكرانيا، ارتفعت أسعار الخبز والطحين بنسبة 40%، بينما ارتفعت أسعار النفط بنسبة 25%. في العراق، ارتفعت أسعار الخبز والسكر بنحو 20%.

أمّا في سورية، ورغم تأكيد رئيس الوزراء في 14 آذار بأن واردات القمح كافية حتى موسم الحصاد التالي، فالوضع في البلاد لا يزال ملتبساً للغاية بسبب الأوضاع الداخلية وتقسيم الأمر الواقع، فمناطق الفرات التي لطالما تم اعتبارها «سلّة الخبز» لسورية، ليست مستقرة. علاوة على أن العقوبات والوجود الأمريكي يعطلان التوصل إلى حلول سياسية في البلاد تساعد في تجنبها الغرق أكثر في فقدان الأمن الغذائي.

هل تستطيع روسيا إنقاذ العالم العربي من زعزعة استقراره بسبب الغذاء؟ هذه ليست مجرد مسألة بلاغية، ونحن نعلم أن لدى موسكو إمكانيات حقيقية لزيادة صادراتها إلى الشرق الأوسط. على سبيل المثال، في الفترة ما بين كانون الثاني إلى تموز 2021، نجحت روسيا في زيادة صادراتها الزراعية إلى تونس بمقدار 4,5 أضعاف، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، بما قيمته 112 مليون دولار أمريكي. يعتبر القمح الروسي المصنّف من الدرجة الثالثة والرابعة من القمح القادر على المنافسة في السوق العالمية، حيث إنّ حبوبه ذات نوعية جيدة وأسعاره معقولة.

على روسيا هزيمة الغرب هنا

سيكون من الساذجة أن نتوَّع بأنه مع حرب العقوبات المعلنة ضد روسيا، سيتمتع الغرب عن وضع حواجز في طريق محاولة روسيا ملء الفجوة الغذائية في الدول، الأمر الذي سيعني منحها المزيد من الشعبية والقوة،

في عام 2019 وحده، ومن بين مجمل مستوردات مصر التي بلغت قيمتها 3,02 مليار دولار، بلغت صادرات روسيا إليها ما قيمته 1.44 مليار، بينما بلغت صادرات أوكرانيا ما قيمته 773.4 مليون. يعني هذا أنّ روسيا وأوكرانيا كانتا مصدر 73% من واردات مصر. اليوم، نظراً لتقلبات السوق بسبب العملية العسكرية في أوكرانيا، والعقوبات المشددة ضد روسيا المفروضة من قبل الغرب، تواجه مصر عجزاً حاداً في العروض؛ اضطرت الهيئة العامة للسلع التموينية، وهي الوكالة الحكومية المصرية المسؤولة عن الاستيراد، إلى إلغاء المناقصة التي أعلن عنها في 24 شباط، والتي كان تسليمها بين 11 و21 نيسان 2022، والسبب في ذلك أنّ عرضاً واحداً تمّ تقديمه للاشتراك في المناقصة. من الواضح أنّ القاهرة مضطرة في الأيام القادمة إلى اتخاذ تدابير فورية لتتبع وارداتها، أو لتأمينها بطريقة أخرى من روسيا، من أجل تجنب تدهور ملموس في أمنها الغذائي.

تهديد أكبر

ينسحب الأمر ذاته على لبنان، وهي البلد الذي استورد بين عامي 2010 و2018 - وفقاً لتقارير UK's Crown Agents - ما نسبته 67% من أصل مستورداته 95% من القمح، من منطقة البحر الأسود. ما بين عامي 2010 و2017، كانت روسيا هي المصدر الرئيسي للقمح إلى لبنان، وخلفها أوكرانيا باستثناء احتلالها لمركز الصدارة في عامي 2018 و2019 «في 2013 كانت رومانيا هي مصدر القمح الثاني للبنان». في عام 2021، اشترى لبنان 630 ألف طن قمح، منها 520 ألف طن جاءت من أوكرانيا، والباقي من روسيا ومولدوفا ورومانيا. لذلك، وسط أزمة داخلية طويلة الأمد، وزيادة لا هوادة فيها في أسعار جميع السلع تقريباً، فمن المتوقع أن يواجه المواطن العادي اللبناني نقصاً سريعاً وحاداً في الخبز والدقيق بمجرد توقّف عمليات التسليم في أوكرانيا.

ومع ذلك، فالوضع الأصعب هو في البلدان التي تمرّ بنزاعات مسلحة محلية، والتي غالباً ما تكون غير قادرة على تمويل عمليات تسليم الأغذية بشكل تجاري. كمثال، أفادت الأمم المتحدة أنه في عام 2019، من إجمال وارداته التي بلغت قيمتها حوالي 550 مليون دولار أمريكي، استورد اليمن ما قيمته 145,8 مليون دولار من القمح من روسيا (26,5%)، وما قيمته 79,8 مليون دولار من القمح من أوكرانيا (14,5%). وفقاً لذلك لم يستبعد المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، ديفيد بيزلي، احتمال تدهور الوضع الغذائي في اليمن بشكل كارثي المستقبل القريب. وليست الأمور أفضل بكثير

في عام 2019 وحده، ومن بين مجمل مستوردات مصر التي بلغت قيمتها 3,02 مليار دولار، بلغت صادرات روسيا إليها ما قيمته 1.44 مليار، بينما بلغت صادرات أوكرانيا ما قيمته 773.4 مليون. يعني هذا أنّ روسيا وأوكرانيا كانتا مصدر 73% من واردات مصر. اليوم، نظراً لتقلبات السوق بسبب العملية العسكرية في أوكرانيا، والعقوبات المشددة ضد روسيا المفروضة من قبل الغرب، تواجه مصر عجزاً حاداً في العروض؛ اضطرت الهيئة العامة للسلع التموينية، وهي الوكالة الحكومية المصرية المسؤولة عن الاستيراد، إلى إلغاء المناقصة التي أعلن عنها في 24 شباط، والتي كان تسليمها بين 11 و21 نيسان 2022، والسبب في ذلك أنّ عرضاً واحداً تمّ تقديمه للاشتراك في المناقصة. من الواضح أنّ القاهرة مضطرة في الأيام القادمة إلى اتخاذ تدابير فورية لتتبع وارداتها، أو لتأمينها بطريقة أخرى من روسيا، من أجل تجنب تدهور ملموس في أمنها الغذائي.

في الجزائر بدورها، بعد فقدانها واردات القمح المستقرة من منطقة البحر الأسود، تدرس وكالة الحبوب الحكومية خيارات توسيع جغرافيا مورديها. بل تصل اليوم النقاشات حول السماح باستيراد القمح الفرنسي المحظور استيراده منذ تشرين الأول 2021 على خلفية الفضيحة التي أثارها تصريحات إيمانويل ماكرون السلبية التي تتهم الجزائريين بإعادة كتابة تاريخهم الاستعماري.

تعتبر قضايا الأمن الغذائي صعبة للغاية في المناطق التي توجد فيها السلطة الوطنية الفلسطينية، فمن إجمالي شحنات القمح في عام 2020، التي بلغت قيمتها 10,98 ملايين دولار أمريكي، كانت حصة الصادرات

«متلازمة هافانا»... عاقبة لتجارب أسلحة كهرومغناطيسية؟



في 15 أيلول 2021، أمر وزير الحرب الأمريكي لويد أوستن جميع الأفراد العسكريين والمسؤولين المدنيين في البنتاغون والمتقاعدين بالإبلاغ عن أية أعراض لما أطلقت عليها أمريكا تسمية «متلازمة هافانا»، وهو مرض غامض أُثر على البعثات الدبلوماسية الأمريكية في العديد من البلدان حول العالم. وراى خبراء الأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم بأن المتلازمة هي آثار للتعرض لسلح الأمواج القصيرة «الميكرويف». واتهمت المستويات السياسية والعسكرية الأمريكية روسيا بأنها تقف وراء الموضوع. لكن ما لا يتم تسليط الضوء عليه كثيراً هو أن الولايات المتحدة تجري الأبحاث على «التعرض المستهدف للبشر بإشعاع الميكرويف» منذ العام 1966.

■ * الكسندر اراتمونوف
تعريب وإعداد: قاسيون

ظهر المرض الغامض لأول مرة في عام 2016 في هافانا عاصمة كوبا، حيث قضى فعلياً على موظفي السفارة الأمريكية. أفاد الضحايا أنهم في البداية سمعوا أصوات صرير ورنين غريبة، ثم فقدوا الوعي أو بدأوا يعانون من الصداع النصفي الشديد والدوخة والارتباك. كان لا بد من إغلاق البعثة الدبلوماسية وإعادة الموظفين إلى أوطانهم. تم فحص ما لا يقل عن 59 أمريكياً في كوبا والصين أو علاجهم من المرض المجهول. يبلغ العدد الإجمالي للمرضى 130 شخصاً على الأقل. في عام 2021، حدثت موجة جديدة من الحوادث الصحية غير المبررة، هذه المرة في فيينا وبرلين. وفي خريف العام نفسه، تم الإبلاغ عن حالات الإصابة بمرض «الميكرويف» في اليابان وأوزبكستان وكولومبيا وأستراليا. وبحسب وكالة أسوشيتد برس، في آب من عام 2021، تأخر وصول نائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس إلى فينتام لمدة ثلاث ساعات للسبب نفسه. وقيل إن موظفاً آخر في السفارة الأمريكية - هذه المرة في هانوي - قد وقع ضحية «وباء هافانا».

اتهام روسيا

انتشرت الشائعات بسرعة كبيرة حول «سلاح سرّي جديد للروس» أُثر على ضباط المخابرات والدبلوماسيين. وقامت أبريل هاينز، مديرة المخابرات الوطنية في إدارة باينز، بإبلاغ الرئيس باينز في 8 آب 2021 بأن الخبراء يبدلون قصارى جهدهم للعثور على أدلة من شأنها أن تثبت «تورطاً روسياً مراراً». ولكن موسكو نفت مراراً هذه الاتهامات. في كانون الأول 2020، صرحت ماريا زاخاروفا، المتحدثنة باسم الخارجية الروسية بأن بلادها ليست لديها أية أسلحة موجهة بالميكرويف وأن «مثل هذه التخمينات الاستفزازية لا أساس لها... ولا يمكن اعتبارها سبباً جيداً للتعليق».

توصيات دبلوماسية وأمنية

أوضحت وزارة الدفاع الأمريكية وإدارة جو باينز أنهم يأخذون المشكلة على محمل الجد. أصدرت وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة سلسلة من الإرشادات لموظفيها أيضاً. أوصت إحداها بوجوب المغادرة الفورية من

أي مكان يحتمل أن يكون خطيراً إذا ظهر شعور بتوعلك. لتتويع كل ذلك، أنشأت وزارة الخارجية الأمريكية مجموعة عمل خاصة يمكن للدبلوماسيين وأفراد أسرهم اللجوء إليها في حالة تعرضهم «لحوادث صحية غير مبررة».

استقر الخوف من الخطر الوشيك في أروقة وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية. يشعر المسؤولون الحكوميون بعدم الارتياح حيال الذهاب في رحلات عمل طويلة، خاصة مع أفراد العائلة.

توسعت جغرافية متلازمة هافانا. عاد ويليام بيرنز مدير وكالة المخابرات المركزية CIA من الهند وجلب معه أعراضاً يمكن التعرف عليها بسهولة أيضاً «وفقاً لما تم إعلانه». فقد العميل الأمريكي مارك بوليمروبولوس، الذي عمل في موسكو، قدرته على العمل إلى الأبد، وبدأ يعاني من صداع شديد والقيء باللوم على متلازمة هافانا الشائنة.

رأي العلماء الأمريكيين

في كانون الأول 2020، قدّم علماء الأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم رأيهم الطبي حول هذا الموضوع: برأيهم إن سلاح الميكرويف هو السبب.

نصّ الحكم، الذي وقعه 19 طبيباً متخصصاً وخبيراً في المجالات العلمية ذات الصلة، على أنّ الأعراض المذكورة أعلاه تطورت نتيجة هجوم طاقة الترددات الراديوية النبضية الموجهة. وقال العلماء إنّ هذا هو التفسير الوحيد لهذا المرض الغامض. ونشرت صحيفة نيويورك تايمز تقرير اللجنة.

في كانون الثاني 2018، نشرت بياتريس كولومب، الأستاذة في جامعة سان دييغو، والمتخصصة في تأثيرات الموجات الميكروية على جسم الإنسان، مقالاً في مجلة الحوسبة العصبية عن تأثيرات الموجات الميكروية على جسم الإنسان. وفي أيلول من العام نفسه، بعث الباحث برسالة مفصلة إلى قسم وزارة الخارجية الأمريكية المعني بالتحقيق في متلازمة هافانا. قالت الأستاذة إنها لا تشك في طبيعة الموجات الميكروية لمتلازمة هافانا.

وذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أنها قرأت التقرير باهتمام.

في غضون ذلك، وصف باحثون في الولايات المتحدة أعراض التعرض للميكرويف السمعي بتأثير «فراي» Frey effect، تكريماً لأحد الرواد في هذا المجال. يتفق الخبراء على أنّ الدماغ البشري يمكن أن يعمل مثل هوائي استقبال يلتقط موجات بترددات من رتبة غيغا هيرتز. وعندما تعرض الأشخاص للإشعاع النبضي بالميكرويف، أفادوا أنه يمكنهم في البداية سماع أصوات طحن غريبة ثم الشعور بالإرهاق.

ويرى العلماء أنّ هذا يرجع إلى الخصائص العازلة للدماغ البشري. وعند التعرض لمجالات الطاقة الكهربائية والمغناطيسية الخارجية، قد يحدث استقطاب داخلي لدماغ الإنسان، مما يؤدي إلى عواقب طبية وخيمة. يمكن العثور على هذه الاستنتاجات في تقرير من الجمعية الدولية للكهرومغناطيسية الحيوية نشر في تموز 2021.

يعتقد البروفيسور جيمس سي لين من جامعة إلينوي، وهو باحث رئيسي في «تأثير فراي»، أن الموجات الميكروية يمكن أن تسبب اضطراب المرونة الحرارية في الأذن وتعطيل التنسيق الحركي.

برامج أمريكية للأسلحة الكهرومغناطيسية

من السلافة للانتباه أنّ جميع الأبحاث الحديثة في مجال التعرض المستهدف للبشر لإشعاع الميكرويف قد أجريت في الولايات المتحدة. يعود تاريخ البحث الأول حول هذا الموضوع إلى كانون الأول 1966، عندما ذكر نائب مدير وكالة DARPA للبحث والتطوير في وكالة المخابرات المركزية مشروعاً متعلقاً بأسلحة الميكرويف.

في وقت لاحق، أصبح معروفاً من مصادر سرية أنّ القوات الجوية الأمريكية أطلقت ثلاثة برامج بحثية سرية خلال التسعينات. تمت تسمية المشروع الأول Hello. كانت المهمة هي تحديد مجموعة من الموجات الميكروية التي من شأنها أن تجعل الناس

يعانون من ضوضاء رنين عالية في الرأس. كان من المفترض أن تجد الدراسة الثانية، التي تحمل الاسم الرمزي Good Bye، ترددات قادرة على قمع «عدوان الحشود»، إذ يبدو أن الولايات المتحدة كانت تبحث عن طرق جديدة لتفريق المتظاهرين. أما الخط الثالث من البحث تحت الاسم الرمزي Good Night فكان من المفترض أن يتيح قتل

الناس عن بعد.

في ربيع عام 2018، عندما نشرت الأستاذة كولومب مقالها عن تأثيرات الموجات الميكروية على البشر، اكتشف الصحفي الاستقصائي كورتيس والتمان من منصة MuckRock الإعلامية رسالة بريد إلكتروني من مركز ولاية واشنطن فيوجن في صندوق الوارد الخاص به. كان هناك ملف مضغوط ثقيل مرفق بالبريد الإلكتروني، يحمل عنوان «آثار الكهرومغناطيسية على جسم الإنسان».

تم نشر هذه المعلومات بواسطة مجلة Popular Mechanics في عدد 19 نيسان 2018.

ووصفت الوثيقة التكنولوجيا المستخدمة في صنع أسلحة كهربائية-نفسية وآثار الإشعاع على دماغ وجسم الإنسان. كما احتوت أيضاً على معلومات حول إنشاء جهاز للتلاعب بالبشر عن بعد.

إن العلم الذي يبحث عن طرق معقدة لتدمير الكائنات الحية لا يزال قائماً. وفقاً لوسائل الإعلام العسكرية الفرنسية، تختبر الولايات المتحدة نوعاً جديداً من أنظمة الدفاع الجوي التي تستخدم تقنية الميكرويف. يُعرف المجمع باسم THOR «المستجيب التشغيلي التكتيكي عالي الطاقة» وهو مصمّم لمكافحة المركبات الجوية غير المأهولة بمساعدة النبضات الكهرومغناطيسية القوية. قد يعطي هذا التقدم في تطوير مجالات جديدة للفيزياء التطبيقية إجابة غير مباشرة على السؤال حول من يقف وراء ظاهرة متلازمة هافانا.

■ * المصدر: البرافدا، 26-10-2021 «من العقل المدبر لظاهرة متلازمة هافانا».

غلاء الأسعار في حوادث دمشق اليومية



جمع الشيخ أحمد البديري الحلاق الدمشقي حوادث مدينة دمشق اليومية في القرن الثامن عشر 1741-1762م. وقسم كتابه إلى فصول على أساس السنوات مدوناً الحوادث اليومية لكل سنة. وحسب ما كتبه لسنة 1155هـ، كان شهر رمضان مناسبة لنهب الناس من قبل التجار والحكام عبر سياسات الغلاء ورفع الأسعار:

وفي تلك الأوقات اشتد الغلاء في سائر الأشياء سيما المأكولات، وجود الأغلال وغيرها. فمن عدم تفتيش الحكام صار البياعون يبيعون بما أرادوا، غير أن الغنم كان قليلاً جداً، فصار الجزائريون يذبحون الجاموس والجمال والمعز، فصار يباع رطل اللحم الشامسي بثلاثين مصرية، ورطل إلية الغنم بقرش وربيع، والبيض كل اثنتين بمصرية، والسمن كل رطل وأوقيتين بقرش، والثوم رطله بثلاثين مصرية، ورطل الخبز بأربع مصاري وبخمس مصاري وبأكثر. وقد كان بثلاث مصاري ونصف. فبقدم شهر رمضان المبارك غلت الأسعار حتى الخضز، فقد كان قبل رمضان الكوسا كل مئة بمصرية، فلما صار رمضان صار خمسة أو أربعة بمصرية، والباذنجان كل رطلين بمصرية، فصار كل رطل بمصريتين، واللحم عدم، وكل ذلك من عدم تفتيش الحكام.

«حوادث دمشق اليومية 1741-

1762م 1154-1175هـ جمعها الشيخ أحمد البديري الحلاق الدمشقي. نقحها الشيخ محمد سعيد القاسمي. تحقيق الدكتور أحمد عزت عبد الكريم أستاذ التاريخ في جامعة عين شمس. مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية 1959 ص 25».

وقال عن سنة 1164هـ:

وفي تلك الأيام وصل خبر إلى دمشق الشام بأن سعد الدين باشا الذي هو

ماذا يكون بعده. حوادث يوميات دمشق ص 160. وأشار الغزي في كتاب نهر الذهب في تاريخ حلب الجزء الثالث ص 299 إلى اشتداد الغلاء في حلب تلك السنة حتى ثار الناس في يوم الجمعة وتعطلت الصلاة وطلعت النسوة إلى المآذن. وكان شيئاً لم يتغير منذ ذلك الوقت حتى اليوم، من استغلال الناس وغلاء الأسعار في شهر رمضان، أي إنها سياسات منذ زمن العثمانيين.

أخو أسعد باشا جار على أهل حلب، فغلى الأسعار، وطلب منهم مئتي كيس غرش، لكونه توجهت إليه سردارية جردة الحج، فأبوا أن يعطوه، ووقع جدال عظيم، وبطلت صلاة الجمعة وقتل منهم جماعة. وثاني يوم كان رطل الخبز بعشرة مصاري، فنأدى عليه بأربع مصاري، واللحم كان بثلاثين للرطل، نادى عليه باثنتي عشرة مصرية، فأرسلت أعيان حلب إلى الدولة العلية بما جرى ولم ندر

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



حرصت الحركة العمالية على انتخاب ممثلها إلى لجنة تحديد الأجور لمنع التلاعب بأجور العمال. وعندما قررت دائرة العمل إعادة الانتخابات لأن العامل الذي نجح إلى اللجنة لا يعجب وزارة الاقتصاد. أضربت نقابات العمال في حلب وحدثت تظاهرات كبرى منعت هذا التلاعب. في الصورة احتجاجات عمال حلب على إعادة انتخاب لجنة تحديد الأجور عام 1956.



فيلم عن عدوان الناتو

انطلق في بلغراد يوم 24 آذار تصوير فيلم «إله الغابة» الصربي الروسي من إخراج الصربي، غوران رادوفانوفيتش. وذلك إحياء للذكرى الـ 23 لبدء قصف بلغراد من قبل طائرات الناتو في 24 آذار عام 1999. وجرى أول يوم لتصوير الفيلم في أحد مواقع العاصمة الصربية. وتشارك في تصوير الفيلم السينمائي من الجانب الروسي ورشة «موسفيلم» السينمائية الروسية. وقال المخرج إن الفيلم مهم بالنسبة إلينا كجزء من الذاكرة الجماعية عن جريمة ارتكبتها حلف الناتو.



معرض الكتب في مينسك

افتتح في العاصمة البيلاروسية مينسك معرض الكتب الـ 29 الدولي بتاريخ 23 آذار الحالي. ويشارك ما يزيد عن 50 دار نشر روسية، بالإضافة إلى مشاركين من بلدان أخرى. وأقامت الجامعة التكنولوجية الروسية في موسكو معرضاً تفاعلياً ورحلة مع متحف تاريخ طباعة الكتب بمخطوطاته القديمة التي بلغ عددها 23 ألف مخطوط. واحتوى المعرض أيضاً على كتب الأطفال والأدب الروسي والثقافة متعددة القوميات والكتب الخيالية والتاريخية والأدبية المتنوعة.

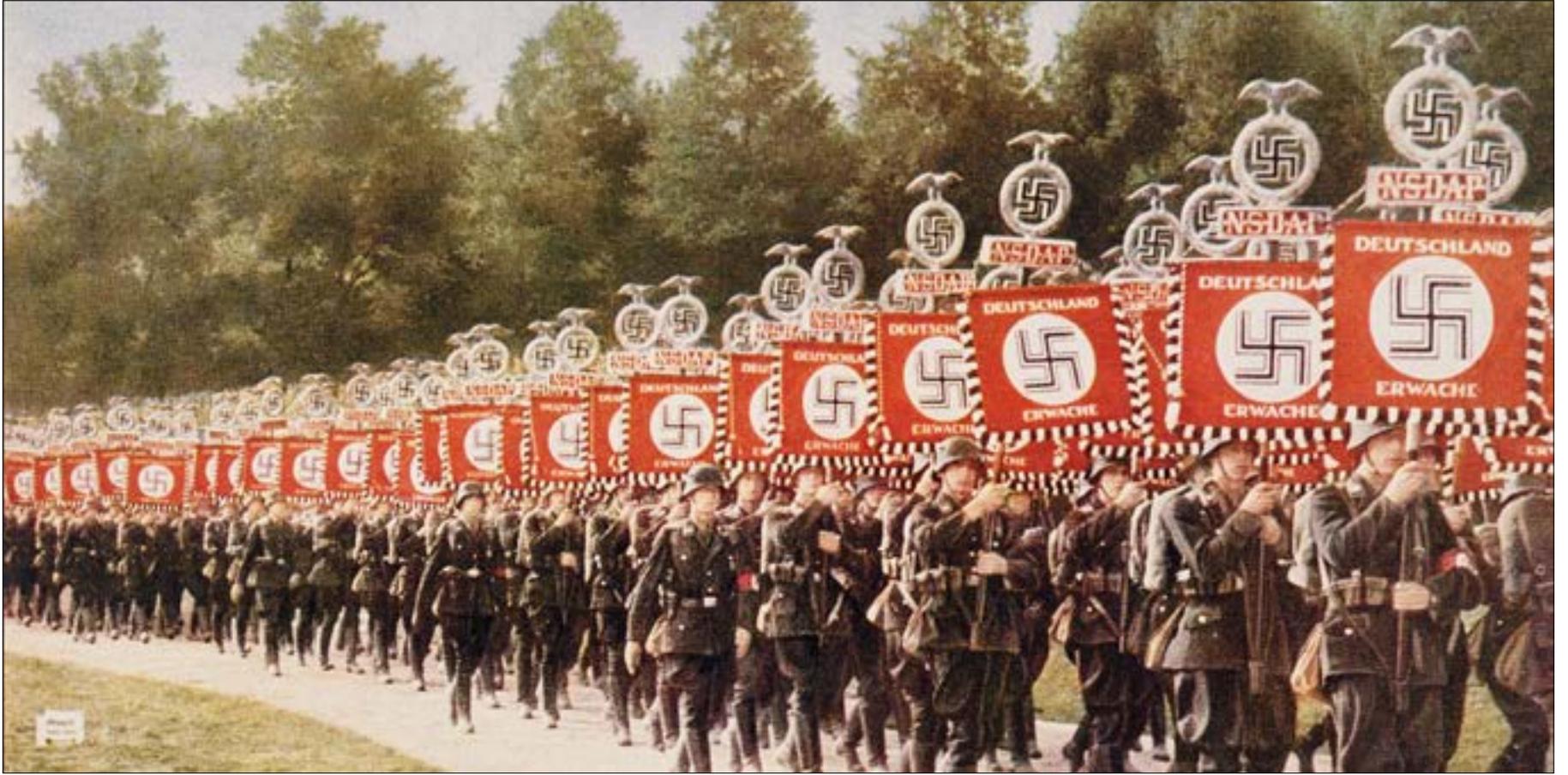
للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبود	0933796639	حملة	أنور أبوحماسة	0933763888	الرقبة	محمد فياض	0945817112
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/03/27» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

ظروف انبعاث الفاشية من المصالح الرأسمالية



يقول بلزك: هي حرب الريالات، إنهم يقتلون الناس، إنهم لا يقتلون المصالح. ورغم أن بلزك عاش في القرن التاسع عشر. إلا أن هذه الكلمات تنطبق على الفاشية التي تقتل الناس ولا تقتل المصالح الرأسمالية.

الثورة الرجعية

ترك سليم خياطة مجموعة من المؤلفات أثناء التصدي لخطر الفاشية في ثلاثينات القرن الماضي. ومنها كتب «الحبشة المظلومة» أو آخر نزاع للاستعمار في دور انهياره 1935» «حميات في الغرب، جولات دراسية بين صراع الجماعات في العالم الغربي 1936» «على أبواب الحرب، دراسة في صعود الفاشية واستشراف خطر الحرب الاستعمارية القديمة 1934». بالإضافة إلى ما كتبه عن الفاشية في الصحف والمجلات، وخاصة مجلة الطليعة التي صدرت عام 1935 وتولى خياطة إدارة تحريرها.

يقول سليم خياطة: الفاشية رد فعل شديد من القسم المسيطر من المجتمع، يقصد تثبيت سيطرته عليه، ساعة يشعر بقيام قسم آخر منه بحركة ثورية. ويحدث ذلك عندما يقع المجتمع في حالة من الفوضى والارتباك الجادين اللذين ينجمان عن إغراق الدولة في تأمين مصالح الطبقة العليا فيها وإهمال الطبقة السفلى، بحيث يخل التوازن في المجتمع اختلالاً فادحاً ويصبح الجمهور الأكبر من الناس في حالة من الضغط والعبودية لا يلبث معهما أن ينفجر متمرداً.

والفاشية بعبارة مختصرة ثورة رجعية تكون جواباً على ثورة تقدمية. قد يكون النجاح نصيبها كما وقع في إيطاليا وألمانيا والنمسا والمجر وفنلندا. وقد تخفق كما حدث في روسيا، وكما يحدث اليوم في الصين حيث الثورة التقدمية القائمة في الجنوب على شواطئ اليانغتسي تكتسب

يوماً فيوماً على الثورة التأخرية القائمة في الشمال. حميات في الغرب، فاشستية مقدمات وانبثاق ص 81.

وتسبق الحروب الكبرى ظروف تؤدي إليها يكون طابعها عقوداً من الراحة التجارية والصناعية وهدنة سطحية في ميدان النضال الاجتماعي. والغرق في الحياة السهلة للبرجوازية الصغيرة، وإمكانية ترقيع المشكلات التي تظهر. ولكن الأزمة تتطور هنا وتزحف ببطء حتى لحظة الانفجار. وهذه اللحظة وصفها موسوليني بالكلمات التالية: عندما أربعون درجة من الحمى. يجب أن نمند أو ننفجر.

وكان الانفجار في غزو إثيوبيا «الحبشة»، وخصص سليم خياطة كتاباً للدفاع عنها قائلاً إن هذا النزاع هو آخر نزاع للاستعمار في دور انهياره.

الديكتاتورية الإرهابية

الفاشية عند خالد بكداش هي الديكتاتورية الإرهابية المكشوفة لأكثر الرجعيين وأفظع الاستعماريين.

هي حركة يقوم بها ويغذيها نفر من أكبر أصحاب الملايين. أرباب المال وأصحاب البنوك. أصحاب معامل الأسلحة وتجارة الموت الذين يرمون إلى إقامة سلطتهم المطلقة على شعبهم واستعمار الشعوب الأخرى. فيمحمون في بلادهم كل أثر للديمقراطية والحريات الإنسانية الأولية: يخلون البرلمان ويقضون على الأحزاب السياسية ويستعملون الإرهاب الوحشي ويسفكون دماء الأبرياء ويضعون مئات الألوف في السجون.

وعندما نقول إن الفاشية هي حركة كبار أصحاب المال وأرباب الملايين الغربيين لا نرمي الكلام جزافاً. فالشركات والبنوك الكبرى هي التي تغذي الحركات الفاشية

في كل مكان. وكل الناس في فرنسا يعرفون أن المسيو فنل أحد أعمدة لجنة معامل الحديد وأكبر أصحاب المناجم والمعادن هو عضو في جمعية الصليب الناري الفاشية. وكل الناس في الدنيا يعرفون أن الذين غزوا حركة هتلر بالأموال الهائلة هم تيسن وكروب وسواهما من أكبر أصحاب معامل الأسلحة وتجارة المدافع والغازات في ألمانيا.

«من كتاب خالد بكداش: العرب والحرب الأهلية في إسبانيا 1937. والمقدمة التي كتبها خالد بكداش لكراس ديمتروف: الفاشستية عدوة الشعوب، وحدة الطبقة العاملة في النضال ضد الفاشستية 1937».

حزب الرأسمالية

يقول ديمتروف إن الفاشية هي الديكتاتورية الإرهابية المسافرة لأكثر عناصر رأس المال رجعية وشوفينية وإمبريالية. وقال بالميرو تولياتي إن الفاشية هي حزب البرجوازية من طراز جديد.

وفي زمن الفاشية القديمة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية منورطة في دعم صعود الفاشية والنازية في أوروبا للوقوف في وجه الاتحاد السوفييتي. وكانت الولايات المتحدة جزءاً من حزب الفاشية الرأسمالية الكبير حول العالم.

تحدث المؤرخ الأمريكي هاوارد زين في كتابه «القرن العشرين» كيف امتنعت الولايات المتحدة عن وقف صعود الفاشية. وفي نفس الوقت، واصلت الولايات المتحدة سياساتها الإمبريالية حول العالم. وقال الكاتب الأمريكي غابرييل كولكو في كتابه «سياسات الحرب» إن الهدف الاقتصادي للولايات المتحدة في الحرب كان انقاذ الرأسمالية

في الداخل والخارج. وإنشاء أسواق خارجية واسعة لتصريف الإنتاج المتضاعف للرأسمالية الذي عجزت السوق الأمريكية عن تصريفه كاملاً.

عندما اجتاحت الفاشيون الطليان إثيوبيا عام 1935، واصلت الشركات الأمريكية في إمداد موسوليني بمكيات ضخمة من النفط. وعندما أعلن الفاشيون الإسبان انقلابهم على الجمهورية المنتخبة عام 1936، قطعت إدارة روزفلت المساعدات عن الحكومة الإسبانية بينما كان هتلر وموسوليني يدعمان الانقلابيين الإسبان. وكانت سياسة الأمريكيين والفرنسيين والإنكليز قائمة على منع انتصار الجمهوريين الإسبان.

هذه السياسة القائمة على عدم إيقاف صعود الفاشية. وكذلك لم يفعلوا شيئاً عند الاحتلال الألماني للنمسا. وعند التوسعات الألمانية الإيطالية في إفريقيا. في آب 1941، أطلق روزفلت وتشيرشل ميثاق الأطلسي ووضعين سياسات ما بعد الحرب التي هي سياسات ما قبل الحرب. وعندما كان الاتحاد السوفييتي يقاتل 80% من قوات هتلر وينتصر عليهم ويحذف في قلب أوروبا، عندها بدأ إنزال النورماندي في نهاية الحرب. «هاوارد زين، القرن العشرين، 2003، ص 137-181».

بالإضافة إلى ما سبق، كانت الشركات الأمريكية الكبرى تواصل إمداد موسوليني وهتلر بالمواد الخام، بينما تعلن على وسائل الإعلام للشعب الأمريكي كذبة كاريكاتورية: الحظر على إرسال الأسلحة إلى هتلر وموسوليني. وبعد انتهاء الحرب عام 1945، تبنت الولايات المتحدة المجرمين النازيين واستخدمتهم في الصراع ضد الاتحاد السوفييتي وغزو البلدان الأخرى.

كانت الشركات الأمريكية الكبرى تواصل إمداد موسوليني وهتلر بالمواد الخام بينما تعلن على وسائل الإعلام للشعب الأمريكي كذبة كاريكاتورية